الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

تقرير النشاطات السنوي

2015

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

- رام الله: **عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال**
ص.ب: رام الله 339 القدس 69647

هاتف: 2989506 - 02 022974949

فاكس: 02 2974948

- غزة: **شارع الحلبي – متفرع من شارع ديغول**
بالقرب من وزارة الشؤون المدنية – عمارة الحشام / الطابق الأول

تلفاكس: 08 2884767

تلفاكس: 08 2884766

بريد الكتروني: info@aman-palestine.org

الموقع الالكتروني: www.aman-palestine.org

برنامج أمان بتمويل مشكور من حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ

المحتويـــــات	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	5
أنشطة مجلس الادارة والجمعية العمومية	7
البيئة المؤثرة في عمل أمان عام 2015 وتحديات العام 2016	10
التطلعات المستقبلية:	14
مأسسة توجه أمان نحو تفعيل دورها الرقابي	14
قيادة حراك اجتماعي (جماهيري) لمكافحة الفساد	15
أمان بيت الخبرة لشؤون مكافحة الفساد	16
النشاطات والانجازات:	17
الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.	17
الهدف الاستراتيجي الثاني: تفعيل دور الاعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول أعمال المؤسسات ذات العلاقة.	25
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة عمل هيئات الحكم المحلي لتكون محصنه ضد الفساد.	31
الهدف الاستراتيجي الرابع: بيئة عمل المؤسسات العامة تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره.	35

الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين أداء أمان تجاه تحقيق رسالتها.	44
إصدارات أمان ٢٠١٥	51
شكر خاص	55
أعضاء مجلس إدارة أمان، مستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد أعضاء لجنة التدقيق الداخلي	56
طاقم أمان	57
القوائم المالية المدققة	58

كلمة رئيس مجلس الإدارة:

ان لمن دواعي سروري ان اقدم باسم مجلس إدارة الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان) تقرير النشاطات والإنجازات التي تحققت على مدار عام كامل من العمل المتواصل والدؤوب. وسيلاحظ قراء هذا التقرير على اختلاف اهتماماتهم اهمية دور الائتلاف في تعزيز جهود مكافحة الفساد وبناء لبنات أخرى في نظام النزاهة الوطني.

فعلى المستوى المحلي، استمرت أمان بتعزيز مبادئ النزاهة وقيم الشفافية وإشاعة نُظم المساءلة في المجتمع الفلسطيني متجاوزة التحديات والعثرات التي خلقتها بيئة العمل المعقدة، مؤكدة على حياديتها ونزاهتها في عملها. وقد واصلت أمان خلال عام 2015 تعزيز علاقات الشراكة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، الإعلاميين، والشباب بهدف خلق ثقافة مناهضة للفساد وتحفيزهم للانخراط في جهود مكافحته.

وحرصت أمان على تعزيز علاقة الشراكة مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية، ولعل أبرز ما تم على هذا الصعيد هو تعزيز علاقات التعاون وتكامل الأدوار مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية بما يخدم الجهود الوطنية لمكافحة الفساد.

وشهد العام 2015 عملية مراجعة استراتيجية واسعة النطاق مع الشركاء والأطراف ذات العلاقة خلصت بتحديد الأطر الاستراتيجية القادمة لأمان، والمبنية على إشراك الناس في المساءلة عن إدارة المال والشأن العام، وتعزيز الدور الرقابي على الشأن العام، والمساهمة في جهود إغلاق المجال المتاح أمام الفاسدين ومنعهم من الإفلات من العقاب.

أما على المستوى الدولي، فقد ساهمت أمان بفعالية في المنظومة العالمية لمكافحة الفساد من خلال المساهمة في بلورة استراتيجية منظمة الشفافية الدولية للأعوام الخمسة القادمة، وفي مجموعة المؤسسات الأهلية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي العديد من الفعاليات الإقليمية والدولية الأخرى.

مع كل ما تقدم من ايجابيات، فاننا، لانستطيع أن نتجاهل التحديات المحيطة بنا من أوضاع سياسية واقتصادية صعبة يعيشها شعبنا. وهي اوضاع تزداد صعوبة عاما بعد عام بفعل استشراء الاحتلال ومشروعه الاستعماري وتعمق اثر الحصار الاقتصادي واستمرار الانقسام رغم عديد المحاولات لانهاءه، وغياب افق لحل سياسي يفضي إلى إنهاء الاحتلال واقامة الدولة الفسطينية بعاصمتها القدس الشرقية.

إن لهذه التحديات مجتمعة أثر مباشر في عرقلة عجلة التنمية المجتمعية وفي تعقيد مهمة مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك يلمس الائتلاف توجهات الحكومة الحالية – العاجزة عن مواجهة تلك التحديات – لإعادة صياغة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني بشكل لا يحقق برأينا الشراكة المبتغاة بل يقيد عمل المؤسسات الأهلية ويضعها على شفا مواجهة من الاحرى أن يتم تجنبها.

إزاء ذلك، تبدو الحاجة ماسة للتكامل والشراكة الفاعلة بين الأطراف الأهلية كافة لتذليل هذه التحديات، والتخفيف من حدة الضغوط المتعاظمة على مؤسسات المجتمع الفلسطيني على إختلاف تخصصاتها. وإلى بذل المزيد من الجهود لإقناع الحكومة بتعديل توجهاتها وتبني علاقة مع مؤسسات المجتمع المدني تتيح المجال للمسائلة المجتمعية في الشأن العام وتحترم قيمة الشراكة وتسعى لها.

أخيراً بإسمي وبإسم أعضاء مجلس إدارة ائتلاف أمان، أتقدم بالشكر الجزيل لطاقم أمان التنفيذي والفني على جهودهم ومهنيتهم وعلى الإنجازات التي تحققت. كما أشكر جميع شركائنا في المؤسسات الأهلية والرسمية التي تعاونت مع أمان.

وأشكر الشركاء الدوليين لدعمهم المتواصل ونخص بالشكر ائتلاف ممولي أمان: حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ.

عبد القادر الحسيني
رئيس مجلس الإدارة

أنشطة مجلس الادارة والجمعية العمومية

عقدت حاكمية أمان خلال عام 2015 أربعة إجتماعات لمجلس إدارتها وإجتماعين لجمعيتها العمومية، وكان أبرز القرارات المتخذة:

1. على الصعيد الإستراتيجي

- إقرار توجهات أمان الإستراتيجية للأعوام 2017-2020 الهادفة إلى تعزيز دورها الرقابي وقيادة حركة إجتماعية ضد الفساد.
- المصادقة على خطة العمل لتنفيذ توصيات التقييم المؤسساتي والبرامجي والاستراتيجي 2015-2016.

2. على الصعيد التنظيمي والاداري

- مصادقة وإقرار التقارير الإدارية والمالية لعام 2014.
- المصادقة على إستمرار التعاقد مع شركة آرنست ويونغ كمدقق حسابات خارجي للقيام بأعمال التدقيق عن عام 2015، حيث تم إختيارها بناءً على العروض التي كانت مقدمة من شركات التدقيق عن عام 2014.
- المصادقة على طلب عضوية د. ياسر العموري كعضو فردي في الجمعية العمومية لأمان.
- إقرار مقترح الهيكل التنظيمي 2015 بما يشمل:
  - إستحداث منصب مستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد والغاء منصب مفوض أمان لمكافحة الفساد وذلك على ضوء التغيرات التي تمت على النظام الأساسي.
  - إستحداث وظيفة مدير العمليات والبرامج وتعيين السيد عصام حج حسين كمدير للدائرة.
  - المصادقة على تطوير هيكلية دائرة التقييم والرقابة والتخطيط لتصبح دائرة البحث والمعلومات، والعمل على تعيين مدير للدائرة بمؤهلات بحثية عالية.
- المصادقة على توصية لجنة التوظيف لتعيين السيد مجدي أبو زيد كمدير تنفيذي لأمان.
- المصادقة على كافة تعديلات النظام الداخلي المقرة سابقاً في إجتماع الجمعية العمومية غير العادي.

3. على الصعيد البرامجي والتشبيك

- المصادقة على خطة نشاطات أمان وموازنتها لعام 2015.
- دعم توجه أمان وسعيها لحشد جهود المجتمع المدني لتشكيل ائتلاف مؤسسات أهلية لتنفيذ حملة ضغط ومناصرة لتعديل قانون الذمة المالية وآلية حفظ إقرارات الذمة المالية.
- المصادقة على إنضمام أمان للمنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن.
- دعم ومساندة توجه أمان لتعزيز علاقتها بهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية والمشاركة بفاعلية في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطتها التنفيذية 2015-2018.

المشاركات الداخلية:

نشط أعضاء مجلس الادارة والجمعية العمومية في المشاركة في فعاليات أمان المختلفة سواء كانت على الصعيد البرامجي أو على صعيد التشبيك مع مختلف المؤسسات والقطاعات. وشمل ذلك بعض اللقاءات التي نظمت بين أمان وهيئة مكافحة الفساد بهدف تعزيز التعاون والشراكة بينهما، الاجتماع مع وزير المالية لتعزيز التعاون في دعم شفافية الموازنة العامة، الاجتماعات التنسيقية مع مجلس الوزراء. إضافة الى كافة اللقاءات التي نظمت لتوقيع مذكرات تعاون وتفاهم مع البلديات ومؤسسات عامة غير وزارية ووزارية.

ومن جانب آخر، شارك أعضاء مجلس الإدارة بفاعلية في الاجتماعات التي عقدت مع الداعمين والممولين الرئيسيين لأمان، وفي النشاطات المختلفة التي عقدتها أمان وبشكل خاص المؤتمر السنوي وإحتفال الشفافية السنوي وجلسات المساءلة والاستماع للمسؤولين الفلسطينين.

كما وشارك أعضاء مجلس إدارة أمان فعلياً و/أو من خلال البريد الإلكتروني في الكثير من القضايا والنقاشات التي تطلبت إتخاذ قرارات أو تحديد سياسات وتوجهات طارئة.

المشاركات الخارجية:

- **أولاً**: في إطار المساهمة الفاعلة لأمان في تطوير إستراتيجية عمل منظمة الشفافية الدولية 2020 وإستراتيجية عمل الفروع العربية للمنظمة، تم:

1. المشاركة في المؤتمر السنوي لمنظمة الشفافية الدولية 2015 في ماليزيا، حيث قدمت أمان ثلاث مداخلات رئيسية في المؤتمر وورش العمل المتعلقة به حول تجارب أمان في تقديم الدعم والاسناد لضحايا والمبلغين عن الفساد، التشبيك المجتمعي في تنفيذ حملات وطنية، إخراط طلبة المدارس والجامعات في جهود مكافحة الفساد.

2. المشاركة في الإجتماع السنوي لعضوية الهيئة العامة لمنظمة الشفافية الدولية في ماليزيا والمشاركة في إنتخابات الهيئة ومناقشة تقاريرها المالية والإدارية السنوية.

3. إنضمام أمان والمشاركة في إجتماعات المجموعة الإستشارية للفروع العربية لمنظمة الشفافية الدولية، حيث عقدت المجموعة ثلاث إجتماعات خلال عام 2015 في كل من عمان وبيروت طورت خلالها تدخلات واستراتيجيات الفروع العربية في إطار إستراتيجية منظمة الشفافية الدولية 2020.

- **ثانياً**: في إطار تبادل الخبرات وتنسيق الجهود على الصعيد العربي، شاركت أمان في ثلاث لقاءات إقليمية تتعلق بتعزيز جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية في المواضيع التالية:

1. تعزيز الحكم الرشيد في الإدارة العامة (القطاع العام)، بتنظيم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الأردن، عمان.

2. مواءمة التشريعات العربية مع الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بتنظيم من المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز الشفافية الأردني، الاردن، عمان.

3. دور الشباب والنساء في جهود مكافحة الفساد، بتنظيم من منظمة MENA-OECD، فرنسا.

- **ثالثاً**: المشاركة في المؤتمر السادس للدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سانت بطروسبورغ، شهر تشرين الثاني.

البيئة المؤثرة في عمل أمان عام 2015 وتحديات العام 2016

إشتمل العام 2015 على عدد من العوامل التي كان لها بعض التأثير على مضمون عمل أمان، حيث واجهت أمان عدد من التحديات التي أثرت سلباً على قدرتها في تحقيق غاياتها على النحو المطلوب، ولكن وبالمقابل شهد هذا العام عدداً من العوامل التي مثلت فرصاً إنعكست إيجاباً على عمل أمان. وفيما يلي نبين أبرز تلك التحديات والفرص ومدى تأثيرها على مضمون عمل أمان:

أولاً: الفرص التي إنعكست إيجاباً على عمل أمان في العام 2015

1. **وفيما يتعلق بالعلاقة مع الجهات الرسمية:**

فقد شهد العام 2015 إعتماد بعض السياسات العامة واقرار بعض التشريعات ذات العلاقة بمجال عمل أمان من حيث تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل العام، حيث تم اعتماد عدد من التشريعات والقرارات التي كرست سياسات وبرامج تعزز من النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل العام، ومن أبرز هذه القرارات:

- القرارات المتعلقة بترشيد الإنفاق ومنع هدر المال العام، ومن بينها: قرار مجلس الوزراء رقم (34/64/17 م.و/ر.ح) بشأن ترشيد النفقات الصادر بتاريخ 18/8/2015 والقاضي بتخفيض سقف المحروقات وفواتير أجهزة الإتصالات الممنوحة للموظفين في القطاع العام (المدني والعسكري) بنسبة 25%. وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (06/83/17) بشأن سحب المركبات ذات المحرك الكبير سعة 2000 cc فأكثر من الدوائر الحكومية.

- القرارات المتعلقة بترشيد التوظيف في القطاع الحكومي كقرار مجلس الوزراء رقم (02/66/17م.و/ ر.ح) بتخفيض الإحداثات الوظيفية في قانون موازنة العام 2015م بنسبة 30% بإستثناء وزارتي التربية والتعليم والصحة. وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (17/68/17م.و/ر.ح) بشأن تخفيض 15% من العقود الوظيفية المخصصة للدوائر الحكومية لعام 2015م وتخصيصها لوزارة التربية والتعليم.

- اتخاذ مجلس الوزراء قرار رقم (02/66/17م.و/ر.ح) بتطبيق سلم الرواتب والعلاوات الملحق بقانون الخدمة المدنية، القاضي بالتنسيب إلى رئيس دولة فلسطين باصدار التشريعات اللازمة لتطبيق سلم الرواتب الملحق بقانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998 على رؤساء المؤسسات العامة وموظفيها والعاملين فيها، والذي جاء على ضوء تقرير دراسي أعدته مؤسسة أمان حول الإشكالات الكبيرة المتعلقة بتلك الرواتب من حيث ضخامتها أحياناً وعدم وجود معايير واضحة في تحديدها.

- القرارات ذات العلاقة بالبدء في إصلاح وهيكلة قطاع الطاقة عموماً والمحروقات خصوصاً، والتي جاءت إستجابة لضغط كبير قادته مؤسسة أمان وممارسته بشراكة مع عدد من المؤسسات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص، حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 28/4/2015 قراره رقم (11/48/17م.و/ر.ح) بشأن المصادقة على توصيات اللجنة الوزارية والفنية الخاصة بإعادة هيكلة قطاع الهيدروكربون كما

أصدر بتاريخ 10/11/2015 قراره رقم (04/76/17م.و/ر.ح) بإعادة تشكيل اللجنة الخاصة لإعادة هيكلة قطاع الهيدروكربون، والذي تضمن الإشارة إلى إحالة دراسة خاصة بشأن إعادة هيكلة قطاع الهيدروكربون الى اللجنة الخاصة باعادة هيكلة قطاع الهيدروكربون لدراستها وتقديم التوصيات بشأنها. وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (11/79/17م.و/ر.ح) بشأن المصادقة على التعليمات المنظمة لبناء محطات التوليد التي تعمل بالطاقة المتجددة. وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (04/77/17م.و/ ر.ح) بشأن المصادقة على تعليمات منظمة لمشاريع الطاقة المتجددة المربوطة على شبكة الكهرباء بنظام صافي القياس.

وفيما يتعلق بمديونية الكهرباء التي إنعكست سلباً على الموازنة العامة من خلال عملية المقاصة التي فرضها الإسرائيليون في هذا الجانب، فقد صدر في العام 2015 العديد من قرارات مجلس الوزراء لضبط هذه المديونية، ومن بينها قرار مجلس الوزراء رقم (10/79/17م.و/ر.ح) بشأن المصادقة على توصيات لجنة متابعة ديون الكهرباء في إجتماعها رقم (2).

- القرارات المتعلقة بتعزيز الشفافية، كقرار مجلس الوزراء رقم (06/78/17م.و/ر.ح) بشأن الموافقة على تنفيذ عشر خدمات مباشرة للمواطنين ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية. وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (06/63/17م.و/ر.ح) بشأن تشكيل فريق وطني لإستكمال إنضمام فلسطين لمباشرة شراكة الحكومة المنفتحة.

2. **وفيما يتعلق بعلاقة مؤسسة أمان مع المجتمع المدني:**

شهد هذا العام إستمرار للتعاون والتحالفات التي قادتها مؤسسة أمان مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الاكاديمية والعامة في سبيل توحيد الجهود نحو مكافحة الفساد. كتعزيز التعاون مع جامعات بيرزيت والنجاح والكلية العصرية، والعشرات من المؤسسات الأهلية الفلسطينية وبشكل خاص المؤسسات النسوية والشبابية.

3. **وفيما يتعلق بالعلاقة مع الاعلام وخصوصا المحطات الاذاعية والتلفزة:**

فقد ساهمت زيادة عدد المحطات الإذاعية والفضائية والإعلامية إيجاباً في وصول أمان إلى فئات أكثر من الجمهور والفئات المهمشة، وقد أتاح ذلك أيضاً فرصة أكبر في بروز عدة أسماء ووجوه متنوعة من الكادر الوظيفي لأمان وليس فقط أعضاء ومستشار مجلس الإدارة.

ثانياً: التحديات التي واجهت أمان في العام 2015:

وبمقابل التطورات والفرص المذكورة آنفاً، فقد شهد العام 2015 عدد من التحديات المحيطة بأمان، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

- إتسم العام 2015 بظهور بوادر سياسة وعلاقة سلبية من الحكومة تجاه العمل الأهلي عموماً وإضافة إلى بعض محاولات تقييد العمل الأهلي والتحريض عليه، حيث صدر عن رئيس الوزراء عدد من التصريحات والأحاديث الصحفية التي تتهم العمل الأهلي عموماً بالترهل وهدر المال العام (والتي تراجع عنها لاحقاً)، وقد تُرجم هذا التوجه السلبي ضد العمل الأهلي في عدد من قرارات الحكومة من ضمنها، قرار الحكومة رقم (01/59/17 م.و/ر.ح) بشأن الشركات غير الربحية، وقرار الحكومة رقم (02/59/17م.و/ر.ح) بشأن تشكيل لجنة فنية لمتابعة عمل الجمعيات الخيرية والهيئات غير الحكومية، وقرار الحكومة رقم (03/72/17م.و/ر.ح) بشأن المصادقة على توصيات اللجنة الرئاسية بمتابعة شؤون الجمعيات والمنظمات الأهلية.

ومن الواضح أن هذا التوجه السلبي تجاه العمل الأهلي عموماً، إنعكس بشكل خاص على العلاقة ما بين الجهات الرسمية ومؤسسة أمان، خصوصاً في ظل التحريض الذي مارسه بعض المتنفذين نتيجة الإنتقادات التي وجهتها إلى هم أمان في دراستها وتقاريرها البحثية. حيث كان هنالك تردد ملحوظ من قبل الحكومة فيما يتعلق بالتعاون مع أمان مقارنة بالوضع السابق لا سيما التراجع الملحوظ في مشاركة بعض المسؤولين في الجلسات والورش التي تعقدها أمان نتيجة للتحريض المباشر، وكذلك استمرار تراجع وإنفتاح وزارة المالية مقارنة بالوضع في الأعوام السابقة حيث كانت الوزارة شريكاً رئيسياً لأمان، مثل التراجع عن إصدار موازنة المواطن، والتغيب عن بعض جلسات الإستماع والمساءلة بخصوص الموازنة العامة، على الرغم من إجتماع وزير المالية مع مجلس إدارة أمان، ومشاركة مدير عام الخزينة العامة في إحدى جلسات الإستماع الخاصة بالموازنة العامة والتي إعتذر عن المشاركة فيها وزير المالية في آخر وقت.

- ما زالت بعض التشريعات الفلسطينية قاصرة في تحصين نظام النزاهة الوطني في فلسطين. مما يوجب العمل على إستكمال منظومة التشريعات المتعلقة بتعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد مثل قانون حق الحصول على المعلومات وقانون المنافسة ومنع الإحتكار وكذلك تجميد تطبيق قانون الشراء العام لحين إستكمال البنية المؤسساتية من جهة، وإجراء تعديلات على بعض التشريعات والقواعد القانونية مثل تلك القواعد الناظمة لحالات تعارض المصالح.

- لا يزال الإنقسام السياسي وغياب المجلس التشريعي يمثل واحداً من التحديات التي تواجه مؤسسة أمان، حيث إستمر الإنقسام الداخلي والصراع على السلطة وغياب دور المجلس التشريعي كأحد أهم أعمدة نظام النزاهة الوطني، وغياب دوره الجوهري في الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وإستكمال إقرار منظومة التشريعات ذات العلاقة بتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. الأمر الذي أسهم في إضعاف نظام النزاهة الوطني الذي يعتبر الرسالة الرئيسة التي تسعى

مؤسسة أمان لتحقيقها. كما وإستمر غياب وضعف الرؤيا والخطط والسياسات ذات العلاقة بإصلاح القطاع العام لدى الحكومة، والدولة عموماً، واحداً من الأشكالات التي أعاقت من إصلاح عدد من القطاعات التي نادت أمان بضرورة تنظيمها لمساسها الكبير بالشأن العام والمال العام كما هو الحال في قطاع المحروقات، وإصلاح مؤسسة القضاء الشرعي.

- لا يزال الاحتلال الاسرائيلي يمثل واحداً من المعيقات في مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، وخصوصاً في ظل سيطرته على المعابر وعدم القدرة على طلب تسليم المتورطين والهاربين من جرائم فساد ممن في الخارج، بالاضافة الى عدم السيطرة على مناطق(ج)، وعدم خضوع حملة الهوية المقدسية وفلسطيني الداخل الى الولاية القضائية الفلسطينية.

التطلعات المستقبلية

مأسسة توجه أمان نحو تفعيل دورها الرقابي

لا يعتبر هذا التوجه جديد كلياً على عمل أمان، وليس المقصود هنا التخلي عن الأدوار الأخرى المتعلقة بتعزيز الوعي العام بأهمية ومفهوم منظومة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية، ولكنه يتعلق برفع مستوى الممارسة في الرقابة والمساءلة والدور النقدي لأمان بجانب إستمرار الأدوار الأخرى. وهنا، ستقوم أمان تحديداً بـ:

1. ستعزز أمان دورها في مجال تعزيز المساءلة على جميع المستويات مستفيدة من عوامل قوتها وشرعيتها المجتمعية ومهنيتها وحياديتها في العمل وستكون أكثر جرأة في تصديها للقضايا التي يتم فيها إساءة المنصب واهدار المال العام أو المتعلقة بالخدمات التي تقدم للمواطنين.
2. ستعمل أمان على تطوير التقارير التشخيصية الرقابية من حيث العدد والنوعية والمهنية بالشراكة مع مجموعات ومؤسسات معنية في القطاعات المستهدفة.
3. ستعد أمان تقارير ربعية شبيهة بتقرير الفساد السنوي بالتركيز على بعض القطاعات والموضوعات التي يمارس من خلالها الفساد، وستستفيد أمان من قوة علاقاتها مع القوى الاجتماعية الشريكة، وستعمل على تعزيز هذه الشراكات، وستعمل أمان على تعميق وتعزيز الشراكة مع الإعلام.
4. تعزيز ثقافة المساءلة المجتمعية وتعميم أدواتها.

يرتبط هذا بتوجه أمان لإعلاء صوتها وتطوير أدواتها على صعيد المساءلة والرقابة، وفي ملاحقة قضايا الفساد، والمساهمة في **منع الإفلات من العقاب**، والإنفاذ الفعّال للقوانين والإتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد بتركيز على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطتها التنفيذية.

من خلال هذا التوجه، ستقوم أمان بالإستثمار والبناء على خبرتها المتراكمة وأدواتها في مجال:

- **الرصد:** من خلال الرصد والتوثيق الدوري لتطورات الفساد في المجتمع الفلسطيني ومكافحته، مناصرة المواطنين والمتوجهين لأمان، إنتاج تقارير الفساد السنوية ومؤشر النزاهة الفلسطيني والتقارير الرقابية والتشخيصية، وإستطلاعات الرأي، التعاون مع الإعلام لإعداد التحقيقات الاستقصائية، متابعة قضايا الفساد المنظورة في محكمة جرائم الفساد وهيئة مكافحة الفساد. رصد كل ما يصدر عن المؤسسات ذات العلاقة من تقارير ونشرات وأخبار، متابعة فاعلية أداء وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة.

- **التحليل:** تحليل ما يتم رصده من خلال أدوات الرصد والتشخيص وبالتعاون مع شركاء أمان من ذوي الخبرة والتخصصية القطاعية في عملية التحليل.
- **التدخل:** تنفيذ حملات الضغط والمناصرة ورفع الوعي بناء على نتائج التحليل.

قيادة حراك إجتماعي (جماهيري) لمكافحة الفساد

المقصود هنا ليس أن تتحول أمان إلى حركة اجتماعية ضد الفساد بل أن تكون المؤسسة صاحبة الخبرة والقدرة على قيادة حركات اجتماعية أو جماهيرية ضد الفساد. والمقصود بشكل خاص فيما يتعلق بالقيادة هو أن تكون لها القدرة على:

- الحشد والتشبيك: توحيد جهود الحركات والشبكات والأجسام التمثيلية الحالية في حملات الضغط والمناصرة لقضايا الفساد.
- القدرة على تقديم الإسناد لهذه الأجسام لتدمج في برامجها ومشاريعها ونشاطاتها مفاهيم الوقاية من الفساد ومكافحته وتوفير الدعم الفني لهذه الأجسام لإستخدام الأدلة الإرشادية وتوفير المعلومات والأوراق المعرفية والتدريب.
- تعزيز التوجه نحو العمل مع أجسام وحركات قائمة أو جديدة سواء كان ذلك في المجتمع المحلي أو على المستوى الوطني.
- شراكة حقيقة بجميع مراحل سير العمل.

أمان ستسعى إلى تحفيز طاقات القوى الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني للوقوف معاً ضد الفساد على المستوى الوطني والمحلي، أي تسعى لوجود حراك مجتمعي قوي وفاعل في التصدي لجميع محاولات الفساد في المجتمع.

وستساهم أمان ومن خلال الإستثمار في والبناء على خبرتها المتراكمة في مجال التوعية بأعمدة بالنظام الوطني للنزاهة ومكافحة الفساد في نقل هذه المعرفة للجهات المعنية، وتمكين الأطراف الشريكة والمستهدفة من إكتساب هذه الخبرة، في توجه أمان لخلق وقيادة حراك إجتماعي ضد الفساد وتمكينها لتساهم في الدفاع عن نظام النزاهة الوطني.

ستسعى أمان نحو تحقيق رؤيتها في خلق وقيادة حراك إجتماعي جماهيري بصفتها بيت الخبرة الفلسطينية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والرقابة على الأداء العام في المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال:

- رفع الوعي: إستنفار الناس وإثارة الإهتمام بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد لدى مختلف الفئات المجتمعية وتعزيز ثقافة الحفاظ على المال والممتلكات العامّة والحرص على عدم إهدارها وتشجيع روح المبادرة لتعزيز الحكم الرشيد في المجتمع الفلسطيني وخلق ثقافة مجتمعية عامة رافضة للفساد.
- التمكين: مساعدة المؤسسات القطاعية غير الحكومية في تعزيز قدرتها على إدماج موضوع مكافحة الفساد في برامجها وتوفير الدعم الفني والمعرفي لها.

- الحشد والتشبيك والتحفيز: تنسيق جهود الأفراد والحركات والشبكات والأجسام التمثيلية (الممكّنة في حقل مكافحة الفساد) في التأثير المجتمعي بمجال مكافحة الفساد وإشراكهم في حملات الضغط والمناصرة والتخطيط والمساءلة الاجتماعية والإبلاغ عن الفساد (الشبابية، النسوية، الأكاديمية، ...الخ).

أمان بيت الخبرة لشؤون مكافحة الفساد:

إن النهج الذي إتبعته أمان منذ تأسيسها من مرحلة المأسسة وبناء القدرات إلى مرحلة كاملة من التشخيص لواقع منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ومروراً بمرحلتي رفع الوعي والتمكين- بما فيه تمكين مجموعة كبيرة من الباحثين والكتاب والمدربين والخبراء- والتشبيك وبناء التحالفات والائتلافات الضاغطة ووصولاً، إلى قدرتها العالية على التأثير في السياسات العامة لتحصين المجتمع الفلسطيني من الفساد، كان كافياً لإكساب أمان الشرعية في الشارع الفلسطيني لمهنيتها ومصداقيتها من جهة وكبيت للخبرة في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني. كما أن دور أمان الفاعل على الصعيد العربي والدولي يدلل على أن أمان أصبحت تمتلك من الخبرات المتراكمة ما يؤهلها إلى أن تكون في موقع القيادة، قيادة حراك مجتمعي بكافة قطاعاته والإنتقال بهذا الحراك إلى موقع الحارس والمدافع عن نظام النزاهة الوطني.

ومع وجود شبكة من العلاقات والمعارف التي تمتلكها أمان سواءً على المستوى الوطني أو العربي أو الدولي، وتحديداً ما يتعلق بعلاقة أمان الإستراتيجية مع الشفافية الدولية، يؤهل أمان كذلك للعب دور ريادي في إنتاج المعرفة وترجمتها أو أقلمتها وتجربتها سواء على المستوى العالمي أو المحلي والإقليمي.

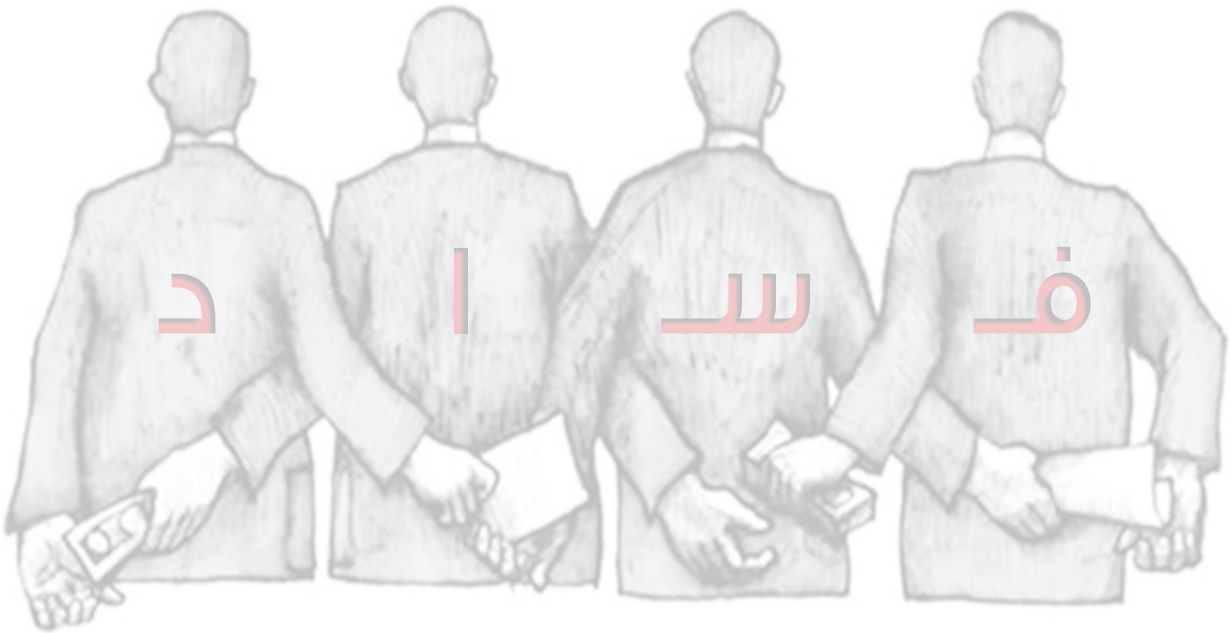

الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد:

سعت أمان إلى تعزيز وتمكين المؤسسات الأهلية الفلسطينية لتنخرط في الجهود مكافحة الفساد من خلال تمكينها بأدوات المساءلة الاجتماعية والرقابة على الاداء العام من جهة، وتعزيز الحكم الرشيد في عملها من جهة أخرى. وشمل ذلك بشكل خاص المؤسسات النسوية والشبابية والمؤسسات التمثيلية واللجان المحلية. إضافة الى تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات، وإطلاق مبادرات شبابية لتعزيز دورهم في نفس المجال.

الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة يبادر بخطة للخروج من الازمة المالية

شهد عام 2015 تطوراً ملحوظاً في عمل الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، إنعكس على شكل زيادة كبيرة في عدد المنضمين إلى الفريق ليصبح عددهم 46 مع نهاية العام مقارنة بـ 26 عضواً فقط في عام 2014، وتعتبر هذه الزيادة نتيجة مباشرة لعمل مؤسسة أمان والفريق الأهلي إتجاه رفع الوعي بأهمية الرقابة على إدارة المال العام وبشكل خاص الموازنة العامة.

لقد تم إضفاء الطابع المؤسساتي التخصصي على الفريق لزيادة قدرته التحليلية والرقابية على الموازنات الوطنية والقطاعية في ثلاثة مجالات ذات أولوية حيوية للمواطن الفلسطيني (الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية) ولإنتاج عدد من أوراق الموقف ذات العلاقة بمشروع قانون الموازنة وتنفيذه.

الدور المتصاعد للفريق دفع بمجلس الوزراء لتبني معظم التوصيات التي تم تضمينها في تقرير الفريق للترشيد والتقشف والحد من الأزمات المالية المتتابعة التي تعاني منها فلسطين.

التقرير الذي تم تقديمه لمجلس الوزراء، وفر مقترحات وتوصيات عملية تتعلق بتخفيض النفقات في ثماني مؤسسات وقطاعات حكومية تتمثل في كل من (وزارة المالية وديوان الموظفين العام، وزارة الداخلية، سلطة الطاقة، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الخارجية، مجلس الوزراء ومكتب الرئيس). وهي مؤسسات ترتبط بقطاعات التحويلات الطبية، صافي الإقراض، التأمين الصحي والمساعدات الاجتماعية التي تضمن تطبيق نظام الضمان الاجتماعي الشامل إضافة إلى رواتب كبار الموظفين الحكوميين.

المؤسسات الاهلية في قطاع غزة تستعيد دورها الرقابي على مزودي الخدمات الحيوية وفي الرقابة على نزاهة وشفافية توزيع المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار:

نجحت أمان خلال الفترة السابقة في التشبيك مع عشرات المؤسسات الأهلية في قطاع غزة وبناء قدراتها الرقابية وتمكين بيئتها الداخلية وتحصينها ضد الفساد، ومن ثم الإنتقال إلى الدور الطبيعي لها وهو

الرقابة على الأداء العام، وذلك عبر رزمة من التدريبات واللقاءات وورش العمل والمشاركة في تنفيذ حملات ضغط على صعيد وطني في قضايا تتعلق بنزاهة وشفافية توزيع المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار.

على أثر ما سبق، نشطت العديد من المؤسسات في عقد جلسات إستماع ومساءلة لمسؤولين في القطاع العام والخاص حول ادارة المال العام. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قام المعهد الفلسطيني للإتصال والتنمية بتنفيذ جلسة إستماع حول المساعدات الزراعية التي تقدم للمزارعين المتضررين من عدوان 2014، أما مؤسسة الدراسات النسوية فقد نفذت جلسة إستماع حول الخدمات التي تقدمها مستشفى الولادة التابع لمجمع الشفاء الطبي. جمعية بداية وجمعية التضامن الخيرية وبشكل مشترك نفذا جلسة إستماع لرئيس بلدية رفح حول التعويضات الخاصة بالمجمع التجاري الذي تم تدميره في عدوان 2014. كما ونفذت جمعية العطاء الخيرية أربع جلسات متتالية في مناطق متعددة في بيت حانون حول العدالة في إعادة الإعمار.

مجالس المستفيدين... لا بد للخدمات أن تصل لمستحقيها بعدالة ونزاهة

تعزيز شفافية ونزاهة تقديم المساعدات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية

بدأ العام 2015 بتشكيل مجالس للمستفيدين من خلال برنامج تجاوب للمساعدة في حل إشكالية ضعف التواصل بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومستفيديها، حيث تم تشكيل (3) مجالس في محافظة نابلس، قلقيلية وبيت لحم، ضمت (69) رجل وإمرأة من مستفيدي المناطق المهمشة، مثل: فروش بيت دجن، العقربانية، أم سلمونة، عزون وحبلة. إجتمع كل هؤلاء ليعلنوا تشكيل جسم جديد يمثل جسر التواصل بين المواطنين ووزارة الشؤون الاجتماعية ويعتبر أداة ضاغطة على صناع القرار لتطوير الخدمات.

آمن أعضاء المجالس بحقهم في الحصول على المعلومات، لهذا، إتفقوا على مطالبة الشؤون الاجتماعية بنشر كافة شروط تقديم الخدمات ومن ضمنها المساعدات النقدية، خدمات كبار السن، ذوي الإعاقة، مراكز التأهيل وغيرها. وقد خضعت المجالس خلال الفترة الماضية لعملية رفع وعي وتنمية قدرات حول المساءلة الاجتماعية وأدواتها، مما مكنها من عقد عدة جلسات إستماع، إستجاب من خلالها مسؤولي الشؤون الاجتماعية في مختلف المناطق لتساؤلاتهم وقضاياهم المختلفة حول شروط الحصول على الخدمة، وأيضا حول آليات تقييم الحالات وتدفق المساعدات ومشاريع التمكين الاقتصادي. وكان مسك الختام نجاح خطة الضغط والمناصرة ونشر كافة المعلومات المتعلقة بشروط الحصول على خدمات المستفيدين.

تقول المستفيدة ذ. ش من خربة جورة الشمعة أنها أصبحت أكثر جرأة في طرحِ مشاكل الناس؛ إذ تزور المديرة باستمرار وتطلع طاقمها على إحتياجات جاراتها المستفيدات. وتقول أيضاً أن المواد الغذائية التي تقدمها الوزارة أصبحت جودتها عالية بعد أن إعترض أعضاء وعضوات المجلس عليها خلال جلسة إستماع مع مديرة المنطقة. في حين يقول المستفيد غ. ش من بلدة حبلة بأن للنساء دور هام في عمل المجالس لأنهن أمهات مسؤولات عن الرعاية الصحية لأفراد الاسرة، ويعلمن باحتياجاتهم، وهن الأقدر على إيصال صوت هؤلاء الذين لا يستطيعون إيصاله.

ستستمر أمان في دعم عمل هذه المجالسِ ومأسسة وتعميم التجربة على قطاع غزة، فالمستفيدين هم الأحوج لأن تصلهم المساعدة بعدالة ونزاهة بعيداً عن الواسطة والمحسوبية.

لا للفساد ... كلمة الفلسطينيات عام ٢٠١٥

فمع أول حملة توعية نفذتها أمان لتعزيز إشراك النساء في جهود مكافحة الفساد، لم تتوقف نساء فلسطين عند حد المعرفة بآليات مكافحته، بل رفضته وأبلغت عن شبهات الفساد الممارسة ضدها.

ولتشجيع نساء فلسطين للتبليغ عن الفساد، ولإعتقاد أمان بأن المرأة هي أكثر الشرائح المتضررة التي تدفع ثمن تدني مستويات الخدمة كماً ونوعاً، وهي الضحية الأكبر للفساد، جاءت المبادرة بإطلاق «بنت البلد ضد الفساد». تلك الحملة التي بدأت بتوقيع مذكرة تعاون بين أمان ومؤسسة تغيير للإعلام المُجتمعي في تنفيذ الحملة والإستمرار في نشر وتعزيز القيم المضادة للفساد لدى النساء الفلسطينيات بالأنشطة الميدانية والإعلامية الحديثة «الديجيتال ميديا» على حد سواء.

وفي غضون أيام من إطلاق حملة «**بنت البلد ضد الفساد**»، توالت «**ألووو... لا للفساد**» عبر الهاتف المجاني لمركز المناصرة والإرشاد القانوني في أمان، حيث كان من بينها أربع مكالمات من قبل نساء أدركن شبهات فساد في تقديم الخدمات العامة لهن، ورفضن التعاطي مع تلك الممارسات وحصلن على الإستشارة والدعم اللازم.

وعلى هامش اليوم العالمي لمكافحة الفساد في التاسع من كانون أول 2015 وعبر راديو راية أف أم، أطلقت أمان أطول حوار إذاعي حول مكافحة الفساد لمناقشة عشرات المواضيع التي تهم المواطن الفلسطيني كالرعاية الصحية والتعليمية، وخدمات تزويد الطاقة والمحروقات، والتحويلات الطبية، والتعيينات وغيرها من المواضيع، إضافة إلى تأثير الفساد على النساء (كالواسطة في التعيينات والحصول على الخدمات العامة كالرعاية الأولية والصحة).

(نفسي يكون عنا قانون يعاقب على التحرش الجنسي في الوظيفة العامة أو أثناء تلقي خدمة عامة، ويحميني من المجتمع إذا قلت لا للتحرش الجنسي لا للفساد)

كانت أُمنية (إ.ش) المُشاركة في اللقاءات التوعوية التي نفذتها أمان لتعزيز قدرة النساء في الإبلاغ عن الفساد. وعلى ناصية ذلك الهدف، نفذت أمان 12 ورشة توعوية في كافة المحافظات شاركت فيها أكثر من 300 امرأة بعضهن شهدن شبهات التحرش الجنسي في الوظيفة العامّة ورفضنها وطالبن بتعميم قانون يجرم ويعاقب مرتكبي تلك الجريمة. ولم تقف أمان عند هذا الحد بل إستمرت على جانبي الطريق، **فعلى جانب التوعية بالإعلام** نجحت «بنت البلد ضد الفساد» في حشد تأييد 40000 مواطن/ة فلسطيني/ة وأطلقت حواراً بين الجنسين المتفق أحياناً والمتناقض أحياناً اخرى حول أهمية ودور النساء في مكافحة الفساد ومدى تأثرهن به.

أما على جانب التمكين، وكمرحلة تجريبية، فقد إتفقت أمان مع خمس مؤسسات نسوية على إدماج مفاهيم مكافحة الفساد في برامجها، وتعاونت مع مركز شؤون المرأة، جمعية عائشة لحماية المرأة والطفل، مركز الدراسات النسوية، وجمعية المرأة العاملة بهدف تعزيز إنخراط هذه المؤسسات في جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال دمج هذه المفاهيم في إستراتيجيات وخطط عملها.

وأول ثمار التمكين نضجت إذ رفضت موظفة فساد مسؤولها في العمل وأبلغت عن ممارسته للفساد في إدارة المال العام، وأُحيلت شكواها من أمان لهيئة مكافحة الفساد، ومن ثم إلى نيابة مكافحة الفساد.

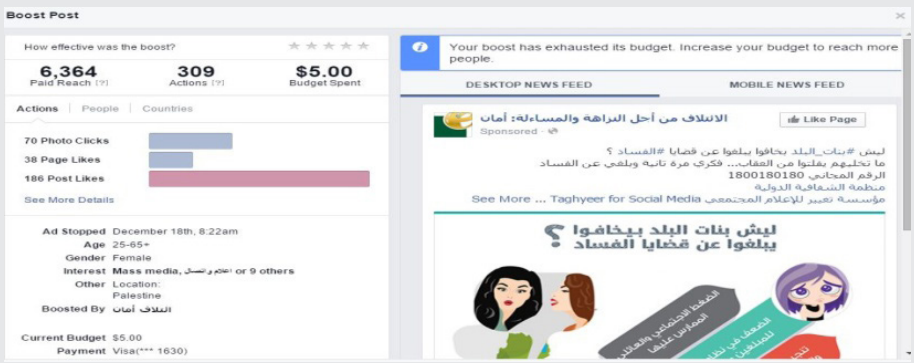

Reached people # 40680
Hundreds took action

Facebook
بنت البلد

Other Dissemination Tools:
Instagram
Twitter
Mapping her platform
Media Blogs
AMAN`s Website
Tagyeer`s Website

شباب التغيير ... شباب ضد الفساد:

سعت أمان خلال الأعوام السابقة لإخراط الشباب في مواجهة الفساد عبر مجموعة الأنشطة المتعلقة بالمبادرات داخل وخارج الجامعات الفلسطينية وفي منتصف العام 2014 بدأت أمان وبالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية تنفيذ مشروع المناظرات الذي إستهدف الشباب من كلا الجنسين.

كان يهدف المشروع إلى بناء قدرات الشباب لغرض إشراكهم في مساءلة صناع القرار بشكل علني عن أداءهم، مستندين في ذلك إلى الحقائق والمعلومات التي يتم جمعها بشكل مسبق من أجل بناء حججهم وبراهينهم.

فقد أثمرت الجهود التي بذلتها أمان بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، والتي تهدف إلى نشر القيم والمفاهيم المتعلقة بمكافحة الفساد بين صفوف الطلبة ودمجهم في بيئة رافضة للفساد، ومن خلال تنفيذ برنامج التعليم في مواجهة الفساد، في خلق قيادات شابة قادرة على المتابعة والبحث والاستقصاء في قضايا جدلية تمس حياة المواطن الفلسطيني. فقد تمكن طلاب الصف التاسع في نهاية الفصل الدراسي 2015 من إنجاز عشرات المشاريع على هيئة تقارير سلطت الضوء على ممارسات الفساد في تقديم الخدمات وإساءة إستخدام المال العام في مجتمعاتهم المحلية، باشراف مدرسي مادة التربية المدنية.

ومن الجدير ذكره بأن برنامج التعليم في مواجهة الفساد لم يسهم فقط في غرس مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة لدى الناشئة، بل ساهم أيضا في تعميم هذه المفاهيم على نطاق واسع، من خلال الاستهداف غير المباشر لأولياء أمور الطلبة، مدرسي ومشرفي وزارة التربية والتعليم، والمجتمعات المحلية المحيطة بالطلبة.

نادي مناظرات في مواجهة الفساد ... إرتفاع منسوب الثقة بالنفس وبالقدرة على التغيير

في تجربتها الأولى، نجحت أمان في تأسيس نادي مناظرات شبابي ضد الفساد والذي ساهم من خلال المواضيع التي طرحها وناقشها الشباب خلال المناظرات التي نظمتها أمان إلى تعزيز الإيمان بدورهم وقدرتهم على إحداث التغيير، حيث وفرت لهم المناظرات منبرا حرا للتعبير عن ذاتهم ووضعوا انفسهم في خانة العداء مع الفساد على إعتبار أن الفساد يقوض مستقبلهم وفرصهم.

شملت المناظرات مواضيع حيوية تهم الشباب الفلسطيني وتمكنوا من إثارة قضايا هامة، مثل: دور النساء في مكافحة الفساد، أثر تعطل التشريعي على جهود مكافحة الفساد، دور الإعلام في مكافحة الفساد، التحقيقات الإستقصائية وأثرها على جهود مكافحة الفساد، الواسطة والمحسوبية في التعيينات وغيرها من القضايا الهامة.

الهدف الإستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

النتيجة المتوسطة الأمد: ١,١ اهتمام الجمهور الفلسطيني في التبليغ ودعم جهود مكافحة الفساد			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
١,١,١. حملة توعية منفذة للمجتمع المحلي حول آليات وضرورة التبليغ عن الفساد.	١,١,١,١ تنفيذ اربع حملات اذاعية تشجع المواطنين على التوجه لمركز المناصرة والإرشاد القانوني في أمان لطلب الدعم والمشورة القانونية حول قضايا فساد.	تم	
	١,١,١,٢ تنفيذ ٥ حملات ضغط ومناصرة تتعلق بالنزاهة والشفافية والمساءلة في توزيع المساعدات واعادة الاعمار	تم	
	١,١,١,٣ تنفيذ ٣٩ زيارة ميدانية لمناطق مهمشة لرفع وعي المواطنين فيما يخص الخدمات العامة المقدمة لهم وآليات الرقابة عليها والتبليغ عن حالات فساد يشهدوها.	تم تنفيذ ٤٩ زيارة	قام المركز برفع وعي ٥٧١ مواطن ومواطنة من خلال هذه الزيارات الميدانية
	١,١,١,٤ توفير المساندة القانونية للضحايا والمبلغين عن الفساد	تم	استقبال ٩٠٦ متوجه، ومساندة ٥٦ مواطن في القضايا المتعلقة بمنظومة النزاهة أو المتعلقة بشبهات الفساد.
	١,١,١,٥ اصدار مواد توعوية: بروشور مركز المناصرة والإرشاد القانوني في أمان، ودليل اجراءات اعادة الاعمار في غزة ودليل المساءلة الإجتماعية.	تم	
	١,١,١,٦ تطوير وطباعة وتوزيع ٢٠٠٠ نسخة من الدليل الدولي لمنع الفساد في المساعدات الانسانية في قطاع غزة وعقد ورشتي عمل حول استخدام الدليل.	تم	
	١,١,١,٧ تطوير نظام شكاوى لثلاثة وزارات وعقد ورشة تدريبية حول كيفية التعامل مع شكاوى المواطنين.	تم جزئياً	سيتم تنفيذ الورشة التدريبية في الربع الأول من عام ٢٠١٦

النتيجة المتوسطة الأمد: ١,١ اهتمام الجمهور الفلسطيني في التبليغ ودعم جهود مكافحة الفساد			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
١,١,٢ مجموعة نسوية تتبني خطط اقليمية لتعزز النزاهة ومكافحة الفساد.	١,١,٢,١. عقد ورشة وطنية حول تضمين جريمة التحرش الجنسي من جرائم الفساد في الوظيفة العمومية.	تم	
١,١,٣ مواد مساندة ومناهج تعليمية ذات علاقة بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة تقدم لطلاب المدارس والجامعات الفلسطينية.	١,١,٣,١ تطوير المنهاج الجامعي (النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد) بإضافة ملحق للمنهاج حول الفساد السياسي و تنفيذ ورش عمل للاكاديميين حول المنهاج المطور.	تم	
	١,١,٣,٢ دعم مبادرات طلابية لمكافحة الفساد (مبادرات مساءلة إجتماعية من قبل الطلبة في المدارس).	تم	
	١,١,٣,٣ تكريم الطلبة الفائزين بالمبادرات الطلابية حول المساءلة الاجتماعية لطلبة الصف التاسع	تم	عقد احتفال في الضفة الغربية وتكريم افضل ٣ مبادرات فائزة من المدارس المستهدفة.
	١,١,٣,٤ توفير الدعم المادي والتقني للمخيمات الصيفية لتنفيذ زوايا ذات علاقة بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد.	تم	
	١,١,٣,٥ عقد ندوتين سنوية ونصف للأكاديمين حول دور التعليم في مكافحة الفساد والثقافة الرافضة له.	تم	تم عقد الندوة بالتعاون مع جامعة النجاح الوطنية
	١,١,٣,٦ دعم تنفيذ المناظرات الشبابية ضد الفساد في قطاع غزة	تم	
	١,١,٣,٧ توفير مساندة فنية ومادية (لقاءات توعوية لمجموعات النزاهة الطلابية في الجامعات ودعم تنفيذ ٣ مبادرات)	تم	تم تشكيل ثمانية مجموعات نزاهة طلابية في خمس جامعات فلسطينية في الضفة وغزة، وتم دعم وتنفيذ ٣ مبادرات في الضفة وغزة.

النتيجة المتوسطة الأمد: ١,٢ إلتزام الدولة بحماية المبلغين عن الفساد			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
١,٢,١ حملة منفذة لإقرار وتفعيل تشريعات مهنية لحماية المبلغين عن الفساد.	١,٢,١,١ تنفيذ حملة لإقرار وتفعيل تشريعات حماية المبلغين عن الفساد وتشمل إعداد الدراسات المتخصصة ذات العلاقة	تم	تم اعداد تقرير حول معززات الابلاغ عن الفساد في فلسطين وارسال توصياتها للجهات ذات العلاقة
النتيجة المتوسطة الأمد: ١,٣ تدعيم مصداقية ودور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز نظام النزاهة الوطني			
١,٣,١ مشاريع مرتبطة في التوعية مقدمة من مؤسسات مجتمع مدني شريكة	١,٣,١,١ تمويل والاشراف على تنفيذ المشاريع المندرجة تحت اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الاهلية في الضفة وقطاع غزة	تم	تم دعم تنفيذ عشر مشاريع.
	١,٣,١,٢ متابعة وإشراف فني وإداري ومالي لتنمية قدرات المؤسسات الشريكة.	تم	
	١,٣,١,٣ استضافة الاجتماعات الخاصة باعضاء شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي. بصفة أمان ممثل فلسطين في مجلس امناء الشبكة	تم	
١,٣,٢ ممثلي وموظفي مؤسسات المجتمع المدني مدربون في قضايا مرتبطة بقيم النزاهة ومكافحة الفساد	١,٣,٢,١ تنفيذ ستة تدريبات حول تخطيط وتنفيذ حملات الضغط والمناصرة وحول كيفية عقد جلسات المساءلة وجمع المعلومات وحملات الضغط والمناصرة في المساعدات الانسانية واعادة الاعمار.	تم	
١,٣,٣ قدرات المجتمع المدني في الرقابة على المؤسسات الرئيسية المقدمة للخدمات مبنية.	١,٣,٣,١ عقد ١٠ جلسات استماع حول قضايا محددة ، بناء على الشكاوى الواردة لأمان او بعض القضايا العامة.	تم	تم تنفيذ ١٣ جلسة

الهدف الإستراتيجي الثاني: تفعيل دور الاعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول أعمال المؤسسات ذات العلاقة.

تحقيقات استقصائية.... بارقة أمل في المعركة ضد الفساد

تعمل أمان منذ سنوات على تشجيع نهج الصحافة الاستقصائية على إعتباره أحد الأدوات التي تفضي للكشف عن الفساد ونشر المعلومات العامة لتساهم في تنوير المواطن الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في المساءلة. ورغم قلة إهتمام العديد من المؤسسات الإعلامية والإعلاميين بالعمل الاستقصائي، الا ان أمان لم تيأس على مدار السنوات الماضية بل استمرت في الضغط وتنفيذ برامج توعوية للإعلاميين بهدف إثارة إهتمامهم وإستفارهم ليمارسوا دورهم الرقابي وبذل المزيد من الجهد لتثبيت منهج الصحافة الاستقصائية على اعتبارها احد اهم التدخلات الفعّالة في مواجهة الفساد.

فقد حقق قسم الإعلام والاتصال في أمان عام 2015 إنجازات متعددة، أهمها يتعلق بتحسن جودة التحقيقات الاستقصائية التي تقدمت لجائزة أمان السنوية لأفضل تحقيق استقصائي، حيث لاحظت لجنة التقييم المكونة من عدد من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام تطورا كبيرا على عدد وجودة التحقيقات المتنافسة، بل ومشاركة من قبل عدد من الصحفيين ذوو الخبرة الطويلة في الصحافة بشكل عام والصحافة الاستقصائية بشكل خاص.

ولم تقف التحقيقات المقدمة عند حاجز الجائزة وما ترتب على التقييم من جوائز مالية، بل تجاوزتها للوصول إلى تأثير واضح واثارة للمواضيع المطروحة، كموضوع الرقابة على دور الحضانة في فلسطين، وهو عنوان التحقيق الذي اعده الصحفي بلال غيث، والتحقيق الذي بحث في المخالفات في سوق الادوية في فلسطين الذي اعده الصحفي بسام ابو الرب، وتحقيقات اخرى فتحت مواضيع متنوعة كالتخلص من النفايات الطبية للصحفية فاطمة ابراهيم، والتباين في اسعار الاطراف الصناعية وكيفية شرائها للصحفي عميد شحادة، وفوضى النشر وغياب التشريعات الناظمة له للصحفي يامن النوباني. وأعدت كلها المكتوبة منها والمصورة لصالح وكالة الانباء الرسمية (وفا) عقب مذكرة تعاون وتفاهم وقعت بين الوكالة وائتلاف أمان وترتب عليها تنفيذ برنامج توعوي للعاملين في (وفا) على منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، وتدريبهم على الصحافة الاستقصائية، فضلاً عن التعاون في نشر وتعميم التقارير والادبيات وتغطية الاخبار ذات العلاقة في وسائل الاعلام.

في ذات الإطار، وقع الائتلاف مذكرة تفاهم أخرى مع صحيفة الحياة الجديدة إنطلاقاً من إيمان أمان بأهمية الإعلام الحر والمستقل كأحد أعمدة نظام النزاهة الوطني، ودوره في إيصال المعلومات وبناء الوعي وتوجيه الرأي العام والتأثير المباشر به، فضلاً عن كونه وسيلة للرقابة المجتمعية وأحد الوسائل الهامة في كشف الفساد وتبيان مخاطره. وتمخض عن هذه الشراكة عدد من التحقيقات الإستقصائية الغنية التي أُعدّ معظمها بأيد شابة تشق طريقها في عالم الصحافة بمهارة وتطرق أبواباً مقفلة على أمل أن تشرع في يوم من الأيام أمام المواطن العادي.

وتنوعت المواضيع ما بين الصحية كحبوب التخسيس، واعادة انتاج الحليب منتهي الصلاحية، والمواضيع الاجتماعية كأوضاع المرضى النفسيين وذوي الاحتياجات الخاصة، فضلا عن جوانب متنوعة شملت البحث في رواتب موظفي المؤسسات الدولية، وكيفية توزيع المساعدات التي تصل إلى الجمعيات الخيرية على المحتاجين.

التحقيقات الإستقصائية عززت رقابة الإعلام على الأداء العام

رصدت أمان خلال الفترة السابقة إزدياداً واضحاً في عدد التحقيقات الإستقصائية التي تناولت قضايا ذات شأن عام، وزاد اهتمام بعض المؤسسات الاعلامية في تبني هذا النهج حيث تجاوز عدد التحقيقات التي انجزت في العام 2015 العشرين تحقيق تناولت معظمها قضايا تتعلق بسوء إدارة الشأن والمال العام.

مخابز غزة تحت مجهر وزارة الاقتصاد:

تفاعلت وزارة الاقتصاد الوطني من خلال رفع مستوى الرقابة على المخابز في قطاع غزة بعد التحقيق الاستقصائي الذي أثبت أن المياه المستخدمة في المخابز قد تكون سبب في إصابة المواطنين بأمراض السرطان.

التحقيق أعده كل من الصحفيين محمد أبو شحمة وإبراهيم شقورة، والذي سلط الضوء على مشكلة إستخدام مياه الحنفيات في مخابز غزة، وهي غير صالحة للاستخدام الآدمي، وتم فيه الكشف عن كميات النترات الموجودة في مياه الحنفيات والمستخدمة في اعداد الخبز. وبناء على نتائج الفحص والتحقيق تم ابلاغ وزارة الاقتصاد الوطني التي قامت بدورها بشن حملات تفتيشية على المخابز المشتبه بها والزمتهم باستخدام المياه المحلاة المُعاد تكريرها والصالحة للإستخدام الآدمي للحفاظ على حياة المواطنين.

ومن الجدير ذكره بان أمان قامت بتكريم الصحفيين خلال احتفال الشفافية السنوي الذي تعقده بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، تكريماً لمن ساهموا في الكشف عن قضايا فساد في المجتمع الفلسطيني.

الهدف الإستراتيجي الثاني: تفعيل دور الاعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول اعمال المؤسسات ذات العلاقة (نقابة، وزارة، هيئة محلية، مؤسسة أهلية هيئة مكافحة الفساد، مكتب رئيس الوزراء، مؤسسات القطاع الخاصة، الشركات المساهمة العامة)

النتيجة المتوسطة الأمد: ٢,١٠ وسائل الإعلام والصحفيون يتبنوا برامج ويعدوا تحقيقات إستقصائية (مكتوبة ومرئية ومسموعة) مرتبطة في مكافحة الفساد.			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
٢,١,١ مبادرات اعلامية لمؤسسات وإعلاميين مدعومة.	٢,١,١,١ منح جائزة النزاهة للاعلام.	تم	
	٢,١,١,٢ دعم تمويل ثلاث مبادرات إعلامية لمؤسسات وإعلاميين تتعلق بالصحافة الإستقصائية.	تم	
٢,١,٢ قدرات الإعلاميين مبنية في مجال إعداد التحقيقات الاستقصائية مرتبطة في مكافحة الفساد	٢,١,٢,١ وضع برنامج مستدام ومستمر للتواصل مع الإعلاميين في مجال التقارير الاستقصائية مرتبطة في مكافحة الفساد.	تم	
	٢,١,٢,٢ تنفيذ ٣ دورات تدريبية حول الاعلام الاستقصائي.	تم	
٢,١,٣ برامج اعلامية لمساءلة المسئولين منفذة.	٢,١,٣,١ عقد ورشتي عمل لمناقشة دور الاعلام الاذاعي في ترويج قيم النزاهة.	تم	
	٢,١,٣,٢ إعداد ونشر البريشور الخاص بالمساءلة الاذاعية.	تم	
	٢,١,٣,٣ تنفيذ ٣ دورات حول جلسات الإستماع للإعلامين.	تم	
٢,١,٤ برنامج اذاعي دوري مستمر (حلقتين شهريا) يناقش قضايا الفساد)	٢,١,٤,١ توفير افكار ومواد خاصة للمؤسسات الاعلامية حول قضايا محددة.	تم	
	٢,١,٤,٢ رعاية مجموعة من الحلقات الاذاعية حول قضايا تتعلق بإدارة الشأن والمال العام.	تم	
	٢,١,٤,٣ انتاج البرنامج الاذاعي (جسور المساءلة) بالشراكة مع شبكة جسور.	تم	

المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
النتيجة المتوسطة الأمد: ٢,٢٠ تبني لائحة تنفيذية لقانون حق الحصول على المعلومات.			
٢,٢,١ قدرات نقابة الصحفيين مبينة في مجال المناصرة على التشريعات ذات العلاقة	٢,٢,١,١ مأسسة التعاون مع نقابة الصحفيين وتوقيع مذكرة تعاون وتفاهم معها.	تم	
	٢,٢,١,٢ تنظيم (٣) ورش عمل بالشراكة مع النقابة حول حماية حقوق الصحفيين. في إعدادهم لتحقيقات إستقصائية.		
	٢,٢,١,٣ تنظيم جلسة حوار سنوي حول دور وأهمية الإعلام في مكافحة الفساد وكركيزة لبناء نظام النزاهة.	تم	
	٢,٢,١,٤ تنفيذ تدريب للأمانة العامة وطاقم النقابة وبعض الاعلاميين في تخطيط حملات الضغط والمناصرة	تم	
٢,٢,٢ حملات ضغط لتبني أنظمة ولوائح لتطبيق مشروع حق الوصول إلى المعلومات منفذة.	٢,٢,٢,١ تفعيل ائتلاف الحق في الحصول على المعلومات.	تم	تم تشكيل ائتلاف خبرني لحق الحصول على المعلومات بالتعاون مع مؤسسة مدى للحريات ،الحق ونقابة الصحفيين ومركز تطوير الاعلام في جامعة بيرزيت.
النتيجة المتوسطة الأمد: ٢,٣٠ ممارسات العاملين ومسؤولي الإعلام الرسمي والناشرين تهتم بقيم النزاهة ومباديء الشفافة ونظم المساءلة في العمل.			
٢,٣,١ مدونة سلوك لناشري الإنترنت معممة وموقع عليها ومؤسسات شريكة تشجع النشر المتعلق بمكافحة الفساد على الانترنت، وتراقب التزام الناشرين على الانترنت بمدونة السلوك.	٢,٣,١,١ عقد ٣ ورش عمل في الجامعات لنشطاء الإعلام الإجتماعي حول سلوك ناشطي الإعلام الإجتماعي.	تم	

النتيجة المتوسطة الأمد: ٢,٣. ممارسات العاملين ومسؤولي الإعلام الرسمي والناشرين تهتم بقيم النزاهة ومباديء الشفافة ونظم المساءلة في العمل.			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
	٢,٣,١,٢ عقد لقاءات دورية للناشطين في الشبكة العنكبوتية حول الإنخراط في جهود مكافحة الفساد.	تم	
	٢,٣,١,٣ تنظيم ٦ ورش عمل (بالتعاون مع نقابة الصحفيين، واعلاميون بلا حدود) لمناقشة وتعديل وتطوير مدونة السلوك الاخلاقي للناشرين على الانترنت.	تم	
	٢,٣,١,٤ .تنفيذ (٦) ورش عمل مع المؤسسات الإعلامية الشريكة للخروج بخطط تصب في استثمار الاعلام في مكافحة الفساد.	تم	
	٢,٣,١,٥ .انتاج موقع الكتروني لقضايا الفساد ولنشر المنتجات والتحقيقات الاستقصائية فيه.	تم	
٢,٣,٢ العاملون في مؤسسة الاعلام الرسمية مدربون على قيم النزاهة والشفافية والمساءلة وآليات عمل مشتركة متفق عليها مع مسؤولي الاعلام الرسمي	٢,٣,٢,١ توقيع مذكرات تعاون وتفاهم مع هيئة الاذاعة والتلفزيون ووكالة وفا وجريدة الحياة الجديدة.	تم	
	٢,٣,٢,٢ تنفيذ دورة تدريبية للإعلاميين في وكالة وفا وجريدة الحياة.	تم	
	٢,٣,٢,٣ تطوير مدونة سلوك للعاملين في كل من هيئة الاذاعة والتلفزيون ووكالة وفا	تم	

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة عمل هيئات الحكم المحلي لتكون محصنه ضد الفساد

خصصت أمان جزءاً هاماً من أنشطتها لتعزيز بيئة عمل الهيئات المحلية بالأسس السليمة ومبادئ الحكم الصالح لتكون محصّنة ضد أنواع الفساد التي ممكن أن تتعرض لها، نظراً لأهمية الهيئات المحلية وعلاقاتها المباشرة مع المواطنين.

خلال العام 2015، ولتنسيق وتوحيد الجهود المبذولة من قبل العديد من المؤسسات التي تدعم وتساند الهيئات المحلية، وقعت أمان مذكرة تفاهم وتعاون مع صندوق اقراض وتطوير البلديات بهدف تعميم تجربة أمان الناجحة مع عدد كبير من البلديات، وبشكل خاص في موضوع ادارة شكاوى المواطنين والمساءلة الاجتماعية، اضافة الى العضوية الفاعلة لأمان في اللجنة الوطنية للمساءلة الاجتماعية الهادفة إلى توحيد جهود كافة الأطراف العاملة في المساءلة الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، استمرت أمان في تقديم العون والمساعدة الفنية لأكثر من ثلاثين هيئة محلية في العديد من المجالات لتحصينها من الفساد؛ فقد أطلقت أمان عدة أدلة منها **دليل تعزيز منظومة النزاهة في الحكم المحلي** الذي ركز على 3 مبادئ هامة نادت بها مدونة السلوك وهي تضارب المصالح وتلقي الهدايا والافصاح عن المعلومات، في خطوة لترجمة هذه المبادئ لاجراءات وتطبيقات عملية في حياة الهيئات المحلية والعاملين فيها. وأطلقت أمان **دليل المساءلة الاجتماعية**، كما وساهمت في اعداد **الدليل العالمي للنزاهة في الحكم المحلي** بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية.

واستمرت أمان في دعم اللجان المُجتمعية المنتشرة في عدة مناطق لتكون أهم أدوات الرقابة الشعبية والمُساءلة الاجتماعية على مزودي الخدمات العامة والتي من بينها الهيئات المحلية.

تعاون جديد مع صندوق إقراض البلديات ... خطوة جديدة تجاه تعميم التجربة الناجحة مع البلديات

خلال شهر حزيران ٢٠١٥، فُتحت أبواب التعاون بين صندوق تطوير واقراض البلديات ومؤسسة أمان وتمأسست هذه العلاقة من خلال توقيع مذكرة تفاهم وتعاون هدفت لاستثمار جهود الطرفين لخدمة المواطنين وتحصيلهم على أفضل الخدمات العامة بعدالة ونزاهة.

على ضوء هذا التعاون، تبنى صندوق اقراض وتطوير البلديات نظام اجراءات الشكاوى والعرائض في الهيئات المحلية والتي سبق لأمان أن أعدته وواءمته على عدة بلديات في خطوة جديدة تثبت فيها أمان أنها بيت للخبرة في تعزيز عمل الهيئات المحلية تجاه تبني مبادىء المساءلة الاجتماعية وحق المواطنين في مراقبة أداء مزودي الخدمات العامة.

بعد تبنى النظام ونماذجه المتعددة، تم أتمتتة مكوناته ودمجها بنظام عمل مراكز خدمات الجمهور على ما يزيد عن ٤٠ هيئة محلية للعام ٢٠١٥، مما يثبت أن التعاون مع الصندوق هو ضمان لتعميم التجربة الناجحة على عدد أكبر من الهيئات المحلية.

بلدية جباليا تشجع المواطنين على الابلاغ عن الفساد لأمان و المغازي تنشر دليل خدمات المواطنين

بذلت أمان جهد كبير خلال السنوات الماضية لتطوير قدرات البلديات لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات النزاهة والشفافية والمساءلة، ولم تكتفي أمان بتطوير مدونات سلوك فقط، ولكن ظلت تحفز البلديات لبذل مزيداً من الجهود من أجل الانكشاف والانفتاح على جمهورها وذلك من خلال اللقاءات المستمرة والتدريبات وورشات العمل. أفضت هذه الجهود إلى قيام بلدية جباليا بوضع الرقم المجاني ١٨٠٠١٨٠١٨٠ على خلفية فاتورة الخدمات والتي يصل عددها شهريا الى ١٧٤٠٠ فاتورة، وطلبت من المواطنين الاتصال على ائتلاف أمان والابلاغ عن أي شبهة فساد أو سوء إدارة من قبل البلدية قد يتعرضون لها.

في سياق آخر، طورت بلدية المغازي دليل للخدمات وقامت بتوزيعه على المواطنين ليتمكنوا من التعرف على آلية الحصول على الخدمات. وقام رئيس البلدية بتنفيذ مجموعة من جلسات الاستماع مع المواطنين للاستماع إلى شكواهم بشكل مباشر. ويذكر أيضا أن بلدية المغازي بدأت بتطوير خطتها الاستراتيجية بشكل تشاركي مع المؤسسات المحلية ومع لجان الأحياء.

المغراقة ... بالتجاوب نضيء الطريق

يزيدُ العبء على كاهل بلدية المغراقة في ظل تهميش عام للبلدة من كافة المؤسسات المُزَودة للخدمات العامة، الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء، المواصلات... وغيرها. «تلك البلدية الفتيَة التي تبلغ من العمر ١٩ عام ولكنها تحمل أعباء عجوز أوهنها فقر الامكانيات والفرص المتاحة» .

وبالإضافة لضعف شبكة الصرف الصحفي وعدم شموليتها لكافة أحياء البلدة التي ما زالت تعتمد على الحفر الامتصاصية، وضعف شق الطرق التي لا تُتيح الفُرصة لتوفر خدمة المواصلات الداخلية في البلدة مما يزيد عبء التنقل على المواطنين، وأيضاً عدم توفر وحدة إسعاف صحية، دفاع مدني، مركز شرطة يعزز حفظ الأمن، بالإضافة الى انقطاع المياه بشكل متكرر وسوء في خدمة الإنارة للشوارع العامة.

اللجنة المُجتمعية التي ساهمت أمان بتشكيلها في اطار مشروع تجاوب، لتكون أهم أدوات الرقابة الشعبية والمُساءلة الاجتماعية، وبمثابة جسر بين المواطنين المهمشين وصناع القرار، حددت تلك القضايا العامة، ووضعتها على أجندًتها وطورت خطة استراتيجية تحدد مسارات تحقيق أهدافها. كما وعَقدت العديد من اللقاءات التنسيقية مع البلدية التي هدفت لتعزيز العلاقة الإيجابية والتعاون بين المجتمع المحلي والبلدية، تمهيداً لبناء جِسرٍ يرتكز على الثقة ويَجْسِرُ الفجوة بين سكان المغراقة والبلدية.

في إحدى اجتماعاتها الدورية عزمت اللجنة على مباشرتها في تنفيذ حملات المناصرة المؤيدة للمواطنين في قضاياهم العامة، وتوافقوا على البدء بتنفيذ حملة مناصرة وضغط تهدف لتحسين خدمة توزيع المياه من قبل البلدية بما يضمن تقليل فترات انقطاعها عن الأحياء السكنية. البلدية استجابت لهذا المطلب بتحسين الخدمة، ولأول مرة يلمس المواطنون اللذين عبروا عن فرحتهم واستغرابهم من عدم انقطاع المياه منذ أشهر... «حاسة انو خزانات المية بدها تتفجر من قوة ضغط المية بعد ما كانت تعاني من الجفاف ٣ أيام كل أسبوع يا ريتكم زمان حكيتوا بدنا نعمل حملة مناصرة لتحسين خدمة المية» ... هذا ما جاء على لسان إحدى المواطنات في حي أبوهريرة. وبمتابعة ورصد اللجنة المجتمعية لكافة الأحياء، أكدوا بأن استجابة البلدية في تحسين خدمة توزيع المياه أصبحت حقيقة تستحق الاحترام.

وعلى غرار تلك الاستجابة وتبعاً لها، تجاوبَ أعضاء اللجنة مع المواطنين في احتياجهم لتحسين خدمة إنارة الشوارع وناصروهم في مطلبهم وتحقيق تطلُعاتهم بتنفيذ حملة «بالتجاوب نضيء الطريق» التي أيدها ٢,٠٠٠ مواطن طالبوا بتحسين خدمة الإنارة في بلدة المغراقة، رفع فيها أعضاء اللجنة ومجتمعاتهم شعار «تحسين إنارة الشوارع مسؤوليتنا جميعاً»، وطرقوا به باب بلدية المغراقة التي تركته مفتوحاً على الدوام أمام أعضاء اللجنة، ونجحوا مرة أخرى في تحقيق التغيير المنشود.

الهدف الإستراتيجي الثالث: بيئة عمل هيئات الحكم المحلي تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره

النتيجة المتوسطة الأمد: ٣,١ تفعيل مبادئ الشفافية ونظم المسائلة في الهيئات المحلية			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
٣,١,١. نظام الإفصاح عن المعلومات، تلقي الهدايا وتضارب المصالح متبنى من قبل الهيئات المحلية	٣,١,١,١ إعداد دليل استرشادي للإفصاح عن المعلومات، تلقي الهدايا وتضارب المصالح في الهيئات المحلية.	تم	
	٣,١,١,٢ تدريب موظفي الهيئات المحلية على النظام.	تم	
٣,١,٢ نظام الشكاوي متوفر وفاعل	٣,١,٢,١ إعداد نظام للشكاوي في الهيئات المحلية.	يتم	تم تعميم نظام الشكاوى عبر صندوق اقراض وتطوير البلديات
	٣,١,٢,٢ تنفيذ دورتين تدريبيتين للهيئات المحلية على نظام الشكاوي في الضفة وغزة.	لم يتم	تم تأجيله للعام ٢٠١٦
النتيجة المتوسطة الأمد: ٣,٢ أعضاء المجالس والموظفين ملتزمون في مدونة السلوك			
٣,٢,١ مدونة سلوك معدة ومعممة على اعضاء المجلس والموظفين في الهيئات المحلية.	٣,٢,١,١ إعداد خمس مدونات سلوك للهيئات المحلية.	تم	
	٣,٢,١,٢ تنظيم خمس لقاءات لنقاش المدونة.	تم	
	٣,٢,١,٣ متابعة التزام الهيئات المحلية في مدونات السلوك.	تم	
٣,٢,٢ قدرات الهيئة المحلية مبنية لتطبيق مدونات السلوك	٣,٢,٢,١ تنظيم خمس اجتماعات لتقييم الوضع التنظيمي في البلديات الشريكة لتطبيق مدونة السلوك.	تم	
	٣,٢,٢,٢ مساعدة فنية لسد الفجوات المرتبطة بتطبيق مدونة السلوك في الهيئات المحلية.	تم	

الهدف الإستراتيجي الرابع: بيئة عمل المؤسسات العامة تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره

أمان توصي ومجلس الوزراء يتبنى...

الرواتب والحقوق المالية لرؤوساء ومدراء المؤسسات العامة غير الوزارية ستنظم بقانون قريباً

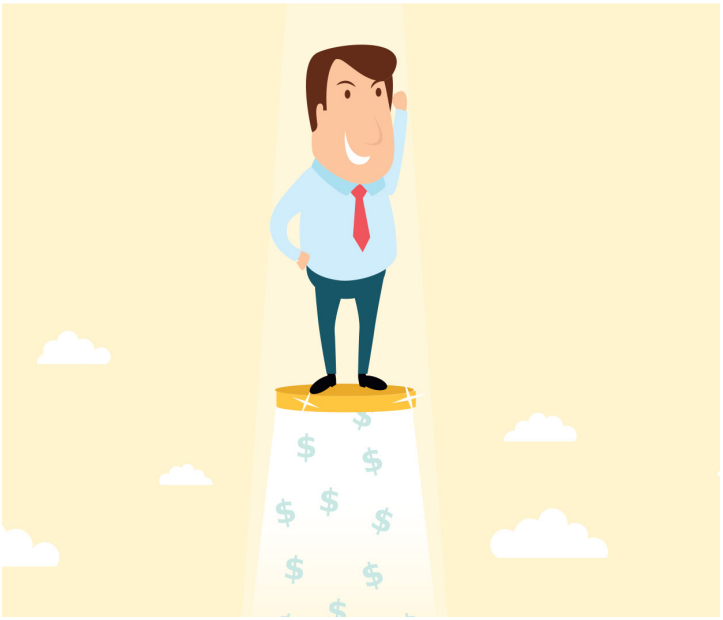

وصل مركز المناصرة والارشاد القانوني في مؤسسة أمان مجموعة من المعلومات تفيد الإدعاء بتلقي رؤساء المؤسسات العامة غير الوزارية ومجموعة من المؤسسات الأهلية لرواتب تفوق راتب رئيس الوزراء، بل ان بعضها يفوق راتب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي لطالما تحدثت عنه مؤسسة أمان بخصوص تخفيض فاتورة الرواتب العامة انسجاماً مع سياسة ترشيد الإنفاق العام. شرع المركز بإعداد دراسة خاصة هدفت إلى تشخيص الواقع الخاص بالأنظمة المالية والإدارية النافذة في عدد من المؤسسات العامة غير الوزارية والتي لا يخضع الموظفين فيها لقانون الخدمة المدنية، ومقدار الأجور والامتيازات المالية الممنوحة للعاملين فيها، لا سيما كبار الموظفين كالرؤساء التنفيذيين والمدراء، بالإضافة إلى إجراء تحليل حول مدى وجود خلل في هذا الجانب، إضافة الى تقديم مجموعة من التوصيات والحلول الممكنة إلى مجلس الوزراء لمعالجة هذا الخلل على ضوء المعايير والممارسات الدولية الفضلى.

وبتاريخ 15 تموز 2015، عقد المركز جلسةً لمناقشة مسودة الدراسة بحضور ممثلين عن مجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية والادارية وديوان الموظفين العام وهيئة مكافحة الفساد ومؤسسة المواصفات والمقاييس وهيئة تشجيع الاستثمار وهيئة سوق رأس المال والإحصاء المركزي الفلسطيني وسلطة الطيران وسلطة المياه، وعدداً من منظمات المجتمع المدني. وقد تمت مناقشة الدراسة التي بينت غياب السياسات و المعايير الواضحة في تحديد الدرجات الوظيفية لشاغلي وظائف رؤساء المؤسسات العامة غير الوزارية، الأمر الذي يؤدى إلى إهدار في المال العام، وتضخيم لا مبرر له للعديد من الوظائف، وتنامي ظاهرة الواسطة والمحسوبية للوصول إلى هذه المواقع.

كما نوقش أيضاً عدم تحديد سقف أعلى للرواتب في مؤسسات القطاع العام الامر الذي يؤدى إلى حصول بعض رؤساء المؤسسات العامة غير الوزارية على رواتب وإمتيازات ومكافآت تفوق بمجموعها راتب رئيس

السلطة الوطنية الفلسطينية. وبينت الدراسة أيضا تنامي ظاهرة عدم الإفصاح عن الحقوق المالية وقيمة الرواتب لرؤساء المؤسسات العامة لمن هم خارج قانون الخدمة المدنية والقوانين ذات العلاقة.

ومن جهة أخرى، تطرقت الدراسة إلى المنظمات الأهلية، وبينت أن هناك ارتفاع في رواتب بعض المدراء العامين والتنفيذيين في بعض هذه المنظمات الأهلية، إذ تتجاوز رواتب وأجور بعض المدراء التنفيذيين فيها راتب رئيس الوزراء. وأظهرت الدراسة أيضا عدم قيام بعض المؤسسات الأهلية بإدراج المدير التنفيذي على سلم الرواتب، حيث يعمل المدير التنفيذي فيها بعقد خاص مع مجلس الإدارة، بالإضافة إلى عدم وجود أي إطار قانوني أو حتى سياسة عامة تنظم مسألة الرواتب والأجور في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

قامت أمان بإرسال الدراسة للجهات ذات العلاقة وبالتحديد مجلس الوزراء؛ وقد جاء تجاوب مجلس الوزراء لتوصيات التقرير سريعاً حيث أصدر المجلس في جلسته رقم (66) قراراً جاء فيه (وفي إطار سياسة الحكومة بترشيد النفقات ... وإلغاء الاستثناءات، وتجسيداً لمبدأ العدالة .. وتحقيق التوازن بين رواتب الوزراء ورؤساء وموظفي المؤسسات الحكومية غير الوزارية التي تخضع لقانون الخدمة المدنية من جهة، وبين رؤساء وموظفي المؤسسات الحكومية غير الوزارية التي تخضع لأنظمة رواتب وعلاوات خاصة بها، قرر المجلس التنسيب إلى رئيس دولة فلسطين لإصدار التشريعات اللازمة لتطبيق جدول الرواتب والعلاوات الملحق بقانون الخدمة المدنية على جميع رؤساء المؤسسات والهيئات العامة غير الوزارية وعلى كافة الموظفين والعاملين فيها).

وزارة الشؤون المدنية تفصح عن معلومات

تعتبر وزارة الشؤون المدنية في قطاع غزة من اهم المؤسسات الرسمية التي تقدم خدمات للمواطنين، وتحديدا فيما يتعلق بتنقلات المواطنين من والى الضفة الغربية او السفر لغرض الحصول على خدمة العلاج داخل المشافي الاسرائيلية، بالإضافة الى منح تصاريح التجار والصلاة في المسجد الاقصى، وايضا اضيف لها بعد عدوان 2014 على قطاع غزة ملف الاشراف على ادخال مواد البناء الخاصة بعمليات اعادة الاعمار.

قامت أمان بتطوير ورقة حقائق حول عمل الوزارة مستندة في ذلك الى الشكاوى المتكررة التي وردتها بخصوص شبهات فساد في الحصول على الخدمات الحيوية التي تقدمها الوزارة في غزة. خلصت الورقة الى ان غياب العمل بمبادىء الشفافية جعل الوزارة محل انتقاد شديد من قبل المواطنين. وعليه، بادرت

أمان لعقد جلسة استماع موسعة للوزارة حضرها اعلاميين ومؤسسات مجتمع مدني وتجار وطلاب وذلك بحضور الوكيل المساعد للوزارة السيد ناصر السراج ومسئولي الملفات المختلفة داخل الوزارة.وبناء على هذه الجلسة، والمتابعات التي جاءت بعدها، تحقق التالي:

- نشرت الوزارة معايير الحصول على الخدمات على مدخلها وعلى كافة المعابر التي تديرها.
- طورت الوزارة موقع الكتروني لتزويد المواطنين الكترونيا بالمعلومات الخاصة بمتابعة الحصول على التصاريح.
- طورت الوزارة تقريراً سنويا لأول مرة سيصدر في العام 2015.

الشؤون الاجتماعية في غزة تتبني دليل المساعدات الانسانية في اطار اعادة الاعمار

شاركت وزارة الشؤون الاجتماعية في إدارة تدفق المساعدات الإنسانية على قطاع غزة بعد عدوان 2014. وقد دارت حول عمليات توزيع المساعدات العديد من شبهات الفساد بسبب ضعف الافصاح عن المعلومات ولغياب التنسيق بين الجهات المختلفة التي تدير المساعدات.

وبناءا على ذلك، نظمت أمان مطلع العام 2015 جلسة استماع للوزارة حول المعايير الخاصة بتوزيع المساعدات الانسانية وتصنيفاتها. وتابعت أمان عبر مجموعة من اللقاءات التنسيقية مع الوزارة اهم الشكاوى التي وردت للوزارة ولأمان حول المساعدات. توجت هذه الجهود الى تبني الوزارة بشكل رسمي دليل منع الفساد في العمليات الانسانية الذي طورته أمان في 2015، ليصبح مرجعا ملزما لكل من يعمل تحت اشراف الوزارة.

الهدف الإستراتيجي الرابع: بيئة عمل المؤسسات العامة تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره

النتيجة المتوسطة الأمد: ٤,١ اجراءات وطواقم محصنة ضد الفساد			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
٤,١,١ موظفو المؤسسات العامة المستهدفة لديهم الوعي والمعرفة والدافعية للإبلاغ عن الفساد ومكافحته	٤,١,١,١ اعداد ثلاث تقارير حول مناعة نظام النزاهة في هذه المؤسسات العامة.	تم جزئياً	تم اعداد مسودتين لتقريرين حول "الرقابة على المؤسسات الاجنبية العاملة في فلسطين" و"النزاهة في عطاءات اعادة اعمار قطاع غزة"
	٤,١,١,٢ عقد ثلاث ورش ولقاءات توعية وتدريب بناء على نتائج وتوصيات التقارير	لم يتم	مخطط للربع الاول من العام ٢٠١٦
	٤,١,١,٣ طباعة التقارير الثلاث ونشرها.	لم يتم	مخطط للربع الاول من العام ٢٠١٦
	٤,١,١,٤ تطوير آليات ومعايير منح جائزة النزاهة للعاملين في القطاع العام والهيئات المحلية.	تم	
	٤,١,١,٥ عقد احتفال الشفافية السنوي لتكريم المبلغين عن الفساد ومنح جوائز النزاهة.	تم	
	٤,١,١,٦ اعداد مباديء مدونة سلوك للمؤسسة الأمنية.	لم يتم	بانتظار موافقة وزارة الداخلية للمباشرة باعداد مدونة سلوك خاصة للمؤسسة الامنية
٤,١,٢ مدونات سلوك للمؤسسات العامة المعنية معدة ومعممة	٤,١,٢,١ حملات ضغط ومناصرة للالتزام بتطبيق بنود في مدونة سلوك الوظيفة العامة.	تم	

النتيجة المتوسطة الأمد: ٤,٢ تفعيل نظم المساءلة والشفافية في المؤسسات التنفيذية غير الوزارية			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
٤,٢,١ تقارير ودراسات دورية حول وضع نظم المسائلة والشفافية في المؤسسات غير الوزارية معدة ومعممة.	٤,٢,١,١ اعداد تقرير حول الالتزام بالنزاهة والشفافية والمساءلة بوزارة الشؤون الاجتماعية.		
	٤,٢,١,٢ اعداد خمسة تقارير استقصائية حول شكاوى وردت لمركز المناصرة والارشاد القانوني: – دراسة حول "الشركات العامة المملوكة للحكومة في فلسطين". – الحقوق المالية لمسؤولي المؤسسات العامة غير الوزارية والمؤسسات الأهلية. – النزاهة والشفافية والمساءلة في معادلة الشهادات العلمية العليا في وزارة التربية والتعليم العالي. – بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في التحويلات للعلاج التخصصي خارج مؤسسات وزارة الصحة (في قطاع غزة). – معززات الابلاغ عن الفساد في فلسطين	تم	
	٤,٢,١,٤ تعميم ونشر الدراسات والتقارير.	تم	
	٤,٢,١,٥ متابعة نتائج التقارير وتوصياتها مع الاطراف ذات العلاقة	تم	
	٤,٢,١,٦ متابعة توصيات تقرير حول الاستقلال الإداري والمالي في المؤسسات غير الوزارية مع الأطراف ذات العلاقة.	تم	
٤,٢,٢ حملات ضغط ومناصرة منفذة.	٤,٢,٢,١ تنفيذ حملة ضغط ومناصرة بناء على نتائج التقارير	تم	
النتيجة المتوسطة الأمد: ٤,٣ ضمان شفافية الموازنة العامة			
٤,٣,١ رعاية أنشطة الفريق الأهلي لشفافية الموازنة وإعداد موازنة المواطن	٤,٣,١,١ عقد ورشة تعريفية لاعضاء فريق الموازنة الجدد	تم	
	٤,٣,١,٢ عقد ٣ ورش تدريبية للاعضاء الجدد لرفع قدراتهم في التحليل ومراقبة الموازنة العامة.	تم	
	٤,٣,١,٣ عقد ورشة مؤشر الموازنة.	تم	
	٤,٣,١,٤ تنفيذ ورشتين تدريبيتين لثلاثين صحفي/ة من الضفة وغزة حول الصحافة الاستقصائية وطرق قراءة الموازنة العامة وتحليلها.	تم	
	٤,٣,١,٥ اعداد وانتاج خمسة نشرات صحفية حول الموازنة	تم	

النتيجة المتوسطة الأمد: ٤,٣ ضمان شفافية الموازنة العامة			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
٤,٣,٢ جلسة مساءلة لوزير المالية منفذة.	٤,٣,٢,١ اعداد ورقة تحليلية حول ميزانية ٢٠١٤	تم	
	٤,٣,٢,٢ اعداد ورقتين موقف حول تدفق الايرادات.	تم	
	٤,٣,٢,٣ اعداد ثلاثة اوراق موقف حول مشروع موازنة ٢٠١٥ والموازنة العامة	تم	
	٤,٣,٢,٤ عقد جلسة مساءلة لوزير المالية	تم	عقدة الجلسة مع مدير عام الموازنة
	٤,٣,٢,٥ تنفيذ حملات رفع وعي للمواطنين حول غياب الشفافية والمساءلة في الموازنة العامة عبر ٣ برامج اذاعية و ١٢ ومضة اذاعية ونشرات واعلانات الصحف	تم	
	٤,٣,٢,٦ عقد اربع ورش توعوية حول الموازنة العامة	تم	
	٤,٣,٢,٧ اعداد تقرير قطاعي متخصص	تم	
	٤,٣,٢,٨ اعداد ٣ اوراق سياسية حول حصص الموازنة العامة لاولويات القطاعات في الموازنة العامة	تم	
	٤,٣,٢,٩ زيارات تبادل المعلومات والخبرات.	تم	تم استقبال مركز شركاء الاردن للتعرف عاى تجربة المؤشر الخاص بالموازنة المفتوحة
	٤,٣,٢,١٠ تنفيذ حملة عبر الراديو لنشر نتائج مسح تتبع الموازنات	تم	
	٤,٣,٢,١١ تنفيذ ثلاث زيارات ميدانية لمؤسسات المجتمع المدني بالشمال والوسط والجنوب لرفع الوعي بنتائج مسح تتبع الموازنات.	تم	
	٤,٣,٢,١٢ عقد لقاء مع البرلمانيين لنشر لاطلاعهم على نتائج مسح تتبع الموازنات	تم	
	٤,٣,٢,١٣ عقد اربع اجتماعات مع أربع وزارات لاطلاعهم على نتائج مسح تتبع الموازنات	تم جزئيا	ضمن اجتماعات الفريق الاهلي مع الوزارات تم عرض النتائج لوزارتي التعليم والشؤون الاجتماعية
	٤,٣,٢,١٤ تنفيذ ورشتين تدريبيتين لمؤسسات المجتمع المدني حول شفافية الموازنات اعتمادا على مسح تتبع شفافية الموازنة	تم	
٤,٣,٣ تقرير سنوي حول مؤشر شفافية الموازنة معد ومعمم.	٤,٣,٣,١ الاشتراك في المسح الدولي الخاص بمسح تتبع الموازنة	تم	

النتيجة المتوسطة الأمد: ٤,٥ ضمان شفافية سياسة التعيين في المؤسسات العامة			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
٤,٥,١ تقرير سنوي حول الشفافية والنزاهة والمساءلة في التعيينات في المؤسسات العامة معد ومعمم.	٤,٥,١,١ إعداد تقرير حول سياسة التعيينات في المؤسسات العامة .	تم جزئيا	تم اعداد مسودة تقرير حول التعينات والترقيات في السلك الدبلوماسي الفلسطيني.
٤,٥,٢. جلسة استماع منفذة لمسئول ديوان الموظفين العام.	٤,٥,٢,١ عقد جلسة استماع حول التقرير	لم يتم	مخطط للربع الاول من العام ٢٠١٦
النتيجة المتوسطة الأمد: ٤,٦ تبني تشريعات رادعة لجرائم الفساد			
٤,٦,١مقترحات التشريعات المتعلقة في جرائم الموظف العام ذات العلاقة في الرشوة والاختلاس واستغلال الوظيفة معدة ومقدمة للمعنيين	٤,٦,١,١ إعداد دراسة تقييمية حول التشريعات المتعلقة في جرائم الموظف العام.	تم	
	٤,٦,١,٢ صياغة مقترحة لتعديل التشريعات او استحداثها	تم	
	٤,٦,١,٣ تنفيذ حملة ضغط لتبني التعديلات.	تم جزئياً	تم ارسال توصيات الدراسة لهيئة مكافحة الفساد لتبني التعديلات
	٤,٦,١,٤ اعداد لوائح تنفيذية خاصة بجرم الواسطة وذلك بعد اعداد دراسة حول القوانين ذات العلاقة بهذا الجرم.	تم	
٤,٦,٢مراجعة التشريعات والسياسات الخاصة بقانون الشراء العام	٤,٦,٢,١اعداد دراسة حول التشريعات والسياسات الخاصة بقانون الشراء العام.	تم	
	٤,٦,٢,٢. حملة مناصرة خاصة للمتابعة توصيات الدراسة	مستمر	تم ارسال توصيات الدراسة الى مجلس الوزراء والضغط لتبنيها
٤,٦,٣ متابعة توصيات دراسة نظام الوطني للنزاهة ٢٠١٣	٤,٦,٣,١عقد لقاء موسع مع أصحاب المصلحة (ما لا يقل عن ٥٠ شخص ممثلين عن القطاعات المختلفة- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	تم	

النتيجة المتوسطة الأمد: ٤,٧ توفير معلومات حول حجم الفساد وآليات مكافحته لصناع القرار			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
٤,٧,١ تقرير الفساد السنوي معد ومعمم ويقدم توصيات واليات لسد الضعف والفجوات في مناعة نظام النزاهة الوطني في المؤسسات العامة	٤,٧,١,١ اعداد تقرير الفساد السنوي الثامن ومكافحته-فلسطين ٢٠١٥ بناء على مقياس النزاهة الفلسطيني ومناقشة مسوداته مع الفريق الاستشاري للتقرير.	مستمر	تم اعداد المسودة الاولى من تقرير الفساد السنوي ٢٠١٥. وتم اعداد مسودة مقياس النزاهة الفلسطيني ٢٠١٥
	٤,٧,١,٢ طباعة وإطلاق تقرير الفساد السنوي السابع ٢٠١٤ ونقاشه خلال مؤتمر سنوي.	تم	
	٤,٧,١,٣ إطلاق حملات ضغط ومناصرة بناء على نتائج تقرير الفساد السنوي.	تم	تم مراسلة رئيس الوزراء الفلطسيني ورئيس مجلس القضاء الاعلى وكافة الاطراف ذات العلاقة لمتابعة تطبيق توصيات تقرير الفساد السنوي ٢٠١٤.
	٤,٧,١,٤ تنفيذ استطلاعات رأي عامة وخاصة حول الفساد في فلسطين.	تم	
	٤,٧,١,٥اعداد التقرير السنوي التحليلي لمركز المناصرة والارشاد القانوني.	تم	
٤,٧,٢ دراسات تقييمة حول جهود مكافحة الفساد الرسمية معدة ومنشورة وتقدم توصيات وآليات لسد الضعف والفجوات في هذه الجهود	٤,٧,٢,١ اعداد أربع تقارير حول: - بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في الهيئة العامة للشؤون المدنية. - واقع النزاهة والمساءلة في وزارة النقل والمواصلات. - تعيينات الفئات العليا في حكومة الوفاق الوطني بالضفة وغزة. - اعلانات التعازي والتهاني لمسؤولين في الصحف الفلسطينية.	تم	
	٤,٧,٢,٢ عقد ورشة عمل مع الاطراف ذات العلاقة لمناقشة نتائج التقارير.	تم	
	٤,٧,٢,٣ طباعة التقارير ونشرها.	تم	طباعة ٥٠٠ نسخة من كل تقرير وتوزيعها

النتيجة المتوسطة الأمد: ٤,٧ توفير معلومات حول حجم الفساد وآليات مكافحته لصناع القرار			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
٤,٧,٣ (٣) مجالس فعالة في عملية الرقابة والشفافية والتخطيط في خدمات الشؤون الإجتماعية.	٤,٧,٣,١ عقد إجتماعات دورية لمجالس المستفيدين (النصارية، قلقيلية، أم سلمونة).	تم	
	٤,٧,٣,٢ تصميم وتنفيذ خطة ضغط ومناصرة خاصة بالسياسات في برامج وزارة الشؤون الإجتماعية.	تم	
	٤,٧,٣,٣ عقد مؤتمر لتقييم عمل المجالس والخروج بتوصيات.	لم يتم	تم تمديد المشروع وسيتم عقد النشاط خلال أيار ٢٠١٦
	٤,٧,٣,٤ العمل على تبني مجالس المستفيدين في هيكلية وزارة الشؤون الإجتماعية.		جاري العمل عليه
٤,٧,٤ العاملون في الشركات المساهمة العامة وإدارتها على وعي وقدرة لتطبيق مدونة السلوك	٤,٧,٤,١ اطلاق حملة توعوية استنادا لنتائج مؤشر الالتزام بحوكمة الشركات	تم	
	٤,٧,٤,٢ عقد ورش عمل حول تطبيق مدونة حوكمة الشركات بناء على نتائج المؤشر	لم يتم	تم تأجيله حتى ٢٠١٦

توفر دائرة الشؤون الإدارية والمالية الدعم اللوجستي والإسناد للدوائر والوحدات الأخرى في المؤسسة، لتتمكن هذه الدوائر من تنفيذ خططها وبرامج عملها بفعّالية وكفاءة اكثر.

وتقع عليها مسؤولية توفير بيئة عمل مريحة للموظفين، كما وتسعى لضمان حصول كافة الموظفين على حقوقهم وإتاحة فرص التدريب والتعلم والتطوير المناسبة لهم جميعاً.

خلال العام المنصرم، قامت الدائرة بإصدار تقرير النشاطات السنوي عن عام 2014، ونشر البيانات المالية لنفس العام، حيث تم في شهر مارس 2015 مصادقة الجمعية العمومية لأمان على التقرير المالي عن عام 2014، بعد قيام شركة أرنست ويونغ باستعراض التقرير والوقوف على اهم المتغيرات المالية التي حدثت خلال العام المنصرم.

1. القوى العاملة في أمان:

- نجح مجلس أدارة أمان في النصف الثاني من عام 2015 من استقطاب وتعيين مدير تنفيذي جديد، حيث تم تعيين السيد مجدي أبو زيد مديراً تنفيذاً لائتلاف أمان بعد انقضاء عام كامل دون ايجاد الشخص المناسب لأشغال المنصب. شغل هذا الفراغ في حينه السيد عصام حج حسين بعد ان قام مجلس الادارة بتعينه قائماً بأعمال المدير التنفيذي عن الفترة الممتدة من مايو 2014 حتى مايو 2015.

- بلغ عدد الموظفين في أمان أربعة وعشرون موظف/ة موزعين بين مكتبي أمان رام الله (20 موظفاً/ة) وغزة (4 موظفين/ات) حيث تم الإستجابة لمتطبات النوع الإجتماعي في التوظيف وبلغ عدد الموظفات الإناث (13 موظفة) مقارنة مع عدد الموظفين الذكور (11 موظف)، أغلبهن تولين مناصب قيادية.

- إنضم للطاقم ثلاثة موظفين جدد وغادر خمسة موظفين (مكتب رام الله).

- بلغ عدد المتطوعين لهذا العام ثلاثة منهم إثنتين إناث ومتطوع ذكر واحد فقط. أما بالنسبة للمتدربين فقد بلغ لهذا العام فقط إثنتين من الإناث في مكتب رام الله.

2. تنفيذ برامج تدريبية ولقاءات داخلية وخارجية:

- تنفيذ لقاء تدريبي للمدير التنفيذي مع منظمة الشفافية الدولية لمدة أربعة أيام في ألمانيا.
- مشاركة في إجتماع منظمة الشفافية السنوي AMM ومؤتمر مكافحة الفساد السنوي في ماليزيا من طرف كل من المدير التنفيذي ومدير العمليات والبرامج ومستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد لمدة سبعة أيام.
- استرداد الموجودات في تونس.
- الحق في الحصول على المعلومات في مصر.
- عقد تدريب لموظفي مشروع تجاوب في بريطانيا لمدة ثمانية أيام حول الإجراءات والتدابير المالية للمشروع.
- عقد تدريب لمنسقة شؤون الموظفين بواقع (60) ساعة تدريبية مع مركز ريتاج للحلول الإدارية، حول الشهادة المهنية في إدارة الموارد البشرية.

تطوير استراتيجية أمان للاعوام الاربعة القادمة:

تسعى أمان دائما لتطوير خطط واستراتيجيات عملها حيث بدأت بالعمل خلال العام على تطوير الاستراتيجية القادمة لأمان 2017- 2020 تحت رسالة «حشد الجهود الشعبية لتعزيز مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونُظم المساءلة في المؤسسات الفلسطينية في إطار نظام النزاهة الوطني ووفقاً للقانون ولأفضل الممارسات والاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بمحاربة الفساد».

بدأت عملية التخطيط الاستراتيجي من الشهر الأول للعام 2015 وانتهت في شهر شباط 2016 وذلك بعد أن تم الاتفاق مع الممولين على تمديد العمل في استراتيجية 2013-2016 حتى نهاية العام 2016 -وليس كما كان يتم سابقا في منتصف العام- لأغراض تنظيمية ومحاسبية توافقت مع توصيات التقييم المؤسساتي الذي أجري لأمان مطلع العام 2015. كما وراعت هذه العملية مراقبة مراحل التخطيط الاستراتيجي للشريك الاستراتيجي لأمان (منظمة الشفافية الدولية).

استندت أمان في واقع عملها والتخطيط لاستراتيجيتها الجديدة الى عدد من العناصر:

1. الشفافية والمشاركة الحقيقية في جميع مراحل عملية التخطيط الاستراتيجي.
2. الاستفادة من الدروس المبنية على تجربة أمان والشفافية الدولية في تحديد التدخلات ذات الجدوى.
3. اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد والاتفاقية العربية لمحاربة الفساد مرجع فكري أساسي للعملية.
4. نظام النزاهة الفلسطيني والتقارير التشخيصية القطاعية وتقارير أمان أساسية في تحديد قائمة القضايا.
5. الحشد على المستوى الوطني والعربي والدولي تجاه القضايا المشتركة استراتيجية يتم بلورتها في عملية تحديد الأولويات.

«مرصد مكافحة الفساد أداة الرصد والتوثيق والتشخيص في أمان»

نظرا لحساسية الحقل الذي تعمل به أمان وما يتطلبه من ضرورة الاستناد الى معلومات دقيقة وصحيحة وموثقة من مصادرها وصولا الى تحليل هذه المعلومات بصورة متخصصة تصب في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة، تحقيقا لنتائج ورؤية واستراتيجية أمان لتكون بيتا مُنتجا للخبرة والمعرفة حول واقع الفساد ومكافحته فلسطينيا، بدأت وحدة البحث والتطوير منتصف العام 2014 ببناء مرجع شامل ونظام متكامل يتوفر فيه كل المعلومات المرصودة والمصنفة، بعد عقد عدد من جلسات العصف الذهني مع المختصين داخل أمان. وبعد البحث المتعمق عن تجارب دولية، وتنظيم زيارة الى منظمة الشفافية المغربية؛ كان «مرصد مكافحة الفساد».

مكّن «مرصد مكافحة الفساد» خلال العام والنصف الماضيين (أمان) من الوصول الى المعلومات بسهولة ويسر، كما ان تدفق المعلومات اليومي وتصنيفها وتحديثها اولا بأول أتاح لوحدة البحث اعداد تقرير الفساد السنوي حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين بشكل أيسر. هنا تجدر الاشارة الى ان المرصد متاح للاستخدام الداخلي في أمان، ولكن مستقبلاً، تنظر أمان لإتاحته لشرائح المجتمع الفلسطيني من باحثين وطلبة واكاديميين ومهتمين، علما بان 16 طالباً وطالبة من جامعات مختلفة استفادوا من معلومات المرصد في العام 2015، حيث تم توفيرها لهم لدى زيارتهم وحدة البحث لاستخدامها في اعداد ابحاث متخصصة في الفساد ومكافحته.

جعل المرصد من وحدة البحث والتطوير بنكاً للمعلومات التراكمية المحلية والدولية الخاصة بالنزاهة ومكافحة الفساد، واسهم في اقتراح موضوعات ساخنة لاعداد تقارير واوراق حولها، ولعقد جلسات مساءلة لأطراف العلاقة، وتنفيذ حملات ضغط من اجل تغيير أو اتخاذ قرارات وسياسات عامة تتعلق بالنزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين.

مثال ذلك، ففي اعقاب توفير معلومات حول «تعيينات وترقيات الفئات العليا في الوظيفة العامة» دون اعلانات وظيفية وتنافس أو اعلان شروط لشغل تلك الوظائف، قامت أمان باعداد تقرير وعقد عدة جلسات مع ديوان الموظفين العام وذوي العلاقة ليتم اعداد بطاقات وصف وظيفي لتلك الوظائف، وتم الوعد من قبل الديوان بأن العام 2016 سيشهد اعلانا لتلك البطاقات.

جدير بالذكر ان مرصد مكافحة الفساد هو الاول من نوعه فلسطينيا، فلا يوجد مرصدا متخصصا يُعنى بالنزاهة ومكافحة الفساد وتحليل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحيط بالفساد ومكافحته.

أمان الكترونيا

استثمرت أمان في تعزيز قدراتها لاستخدام موقعها الالكتروني الرسمي بالإضافة إلى الصفحة الرسمية على موقع فيسبوك، حيث زاد عدد المشتركين على صفحة أمان الرسمية على الفيسبوك بمقدار 5495 مشترك جديد.

كان هناك وصول كبير جداً للمعلومات التي تنشرها أمان على الفيسبوك إلى المواطنين وخاصة الفلسطينيين، إذ شاهد أكثر من (2) مليون شخص المعلومات المنشورة، أما التفاعل (إعجاب، تعليق، نشر) مع هذه المعلومات أكثر من مائة ألف شخص.

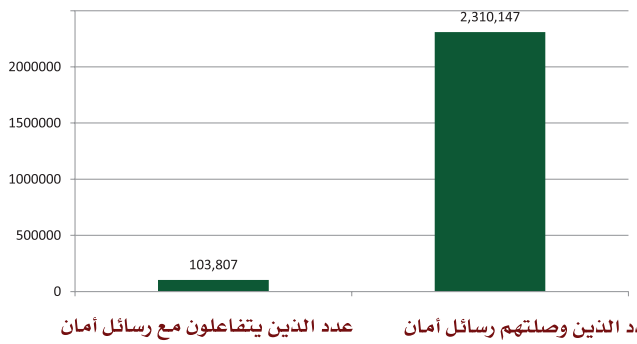

حجم الزيارات لموقع أمان الالكتروني:

فيما يتعلق بالموقع الالكتروني لأمان فقد زارة 288531 مواطن/ة خلال العام؛ إذ تعتبر هذه النتيجة ضمن المتوسط لمعظم السنوات، وترجح أمان السبب في عدم ارتفاع هذه النسبة أكثر من ذلك إلى تفعيل شبكات التواصل الاجتماعي وزيادة نشاطاتها خلال العام 2014 مما أدى بالزائرين والزائرات إلى التوجه إليها والاعتماد عليها بشكل كبير.

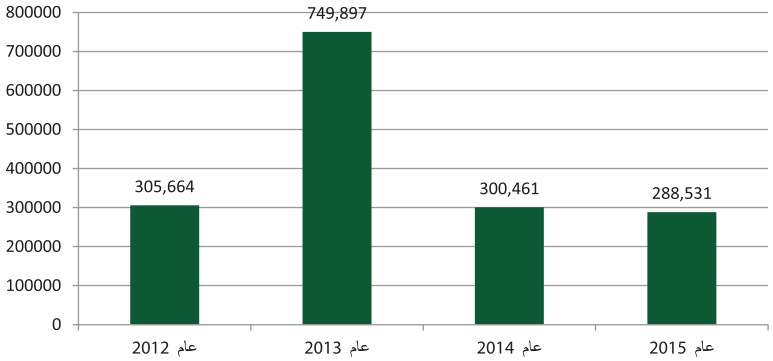

كما ورفدت أمان مكتبتها الإلكترونية بعدد من الكتب والتقارير المحلية والدولية المتخصصة في موضوع الفساد ومكافحته ونتيجة لاهتمام الجمهور الفلسطيني بهذه القضية واعتباره لمكتبة أمان كمصدر متخصص في جمع المعلومات حول هذا الموضوع فقد كانت عدد الزيارات للمكتبة الالكترونية لتصل إلى 60506 زيارة.

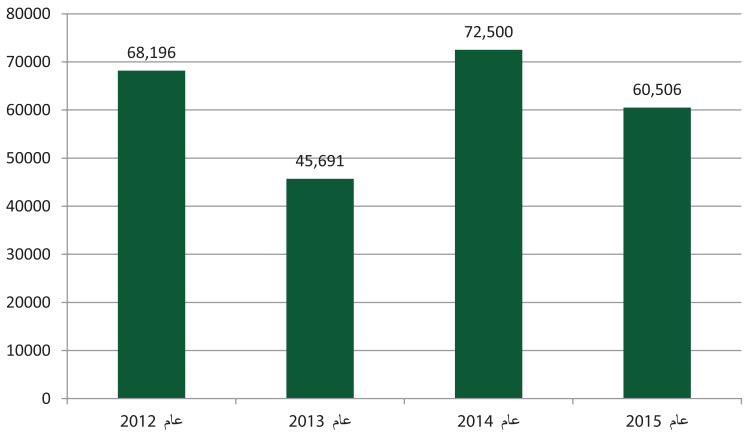

المشاريع التي تم تنفيذها خلال عام 2015:

1. البرنامج الرئيسي لأمان -المرحلة الخامسة- والذي يمول من حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ.
2. مشروع دراسة النظام الوطني للنزاهة (المرحلة الثانية) والممول من الاتحاد الاوروبي بالتعاون مع الشفافية الدولية.
3. مشروع تعزيز ثقافة المساءلة الاجتماعية ومشاركة المواطنين في مكافحة الفساد والممول من UNDP
4. مشروع اشراك النساء في جهود مكافحة الفساد حيث جاء هذا المشروع من ضمن نشاطات مشروع ينفذ بالتعاون مع الشفافية الدولية.
5. مشروع تجاوب والممول من الوكالة البريطانية للتنمية وادارة المجلس الثقافي البريطاني وبالشراكة مع مؤسسات مفتاح والرؤية الفلسطينية.
6. مشروع مؤسسات المجتمع المدني والمواطن: القوة المؤثرة على استجابة مؤسسات الدولة للمساءلة" والممول من الاتحاد الاوروبي.
7. مشروع تعزيز المساءلة المجتمعية في ادارة الموازنة العامة والممول من أوكسفام نوفيب

الهدف الإستراتيجي الخامس: تحسين أداء أمان تجاه تحقق رسالتها

المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
النتيجة المتوسطة الأمد: ٥,١ .تمكين الهيئات القيادية في أمان من القيام بدورها بما ينسجم مع افضل ممارسات الادارة الرشيدة			
٥,١,١ .المعلومات حول الاداء العام الأمان تصل بشكل دوري لمجلس الادارة	٥,١,١,١ اعداد تقريرالنشاطات السنوي ٢٠١٤ باللغة العربية والانجليزية بما يشمل الطباعة والترجمة.	تم	
	٥,١,١,٢ التدقيق السنوي المالي ٢٠١٤	تم	
	٥,١,١,٣ التدقيق السنوي للبرنامج الرئيسي ٢٠١٤ – ٢٠١٥ السنة الثانية	تم	
	٥,١,١,٤ التدقيق المالي لمشروع الاتحاد الاوروبي السنة الثالثة	تم	
	٥,١,١,٥ اجتماعات دورية للطاقم مع رئيس مجلس الادارة	تم	
٥,١,٢ تيسير مساهمات مجلس الادارة في القيام بالمهام المنوطة به	٥,١,٢,١ تسهيل مشاركة اعضاء مجلس الادارة والموظفين في الاجتماع السنوي للشفافية الدولية والاجتماعات الدولية والاقليمية	تم	
النتيجة المتوسطة الأمد: ٥,٢ تحسين فاعلية وحيوية المصادر تجاه رسالة واهداف أمان.			
٥,٢,١ .تقرير حول قدرات المصادر البشرية تجاه ادائها يجدد كل سنتين مرة	٥,٢,١,١ تنفيذ تقييم الأداء السنوي للموظفين للوقوف حول ادائهم	تم	تم اخذ قرار من قبل المدير التنفيذي لتطوير الاداة وجعل عملية التقييم أكثر نجاعة.
٥,٢,٢ .تقرير حول قدرات المصادر البشرية تجاه ادائها يجدد كل سنتين مرة	٥,٢,٢,١ عمل استبيان للوقوف على الاحتياجات التدريبية للموظفين بناءا على ادائهم ونتائج التقييم	لم يتم	سيتم تنفيذها بعد الانتهاء من عملية التخطيط الاستراتيجي.
٥,٢,٣ وفرة وديمومة المصادر المالية لأمان	٥,٢,٣,١ إعدادإستراتيجة التمويل.	لم يتم	سيتم تنفيذها بعد الانتهاء من عملية التخطيط الاستراتيجي.
	٥,٢,٣,٢ زيادة المصادر حول الفساد ومكافحته (شراء، ترجمة، اعادة طباعة)	تم	

النتيجة المتوسطة الأمد: ٥,٣ تحسين مكان العمل			
المخرجات	الأنشطة المخططة	المنفذ	ملاحظات
٥,٣,١. تجديد عقد ايجار المقر	٥,٣,١,١ تجديد عقد ايجار مكتب رام الله وغزة	تم	
٥,٣,٢ معدات ولوازم الاتصال الحديث متوفرة	٥,٣,٢,١ شراء أجهزة ولوازم اجهزة كبيوتر	تم	
	٥,٣,٢,٢ شراء وتفعيل انظمة السلامة للمكتب وللموظفين	تم	
	٥,٣,٢,٣ تجديد استضافة موقع أمان وقاعدة البيانات	تم	
النتيجة المتوسطة الأمد: ٥,٤ تحسين وظيفة التوجيه والتعلم المشترك ومواصفات العمل			
٥,٤,١ ادلة عمل للأنشطة الرئيسية لأمان مطورة	٥,٤,١,١ مراجعة الادلة وتعديلها بما يتلاءم مع المتطلبات الجديدة	مستمر	
٥,٤,٢ .نظام الرقابةو التقييم المبني على النتائج منفذ	٥,٤,٢,١ مراجعة دورية للنظام وسلسلة النتائج بشكل سنوي	تم	

إصدارات أمان 2015

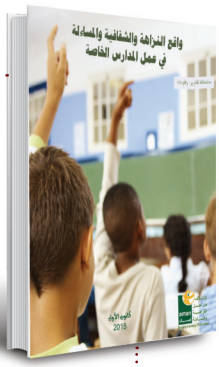

واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المدارس الخاصة

التهرب الضريبي في فلسطين - ظاهرة تمس المال العام وتؤدي الى هدره

مدونة السلوك والمعايير الأخلاقية للعاملين في مستشفى جمعية المقاصد الخيرية

ورقة بحثية حول: تعيينات وترقيات الفئتين الخاصة والعليا في قطاع غزة

قصص نجاح: هم أثروا وحاربوا فساداً وأنت تستطيع !

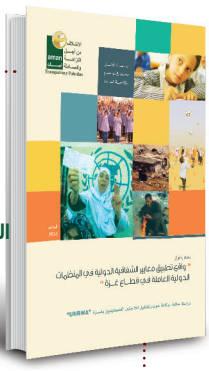

واقع تطبيق معايير الشفافية الدولية في المنظمات الدولية العاملة في غزة

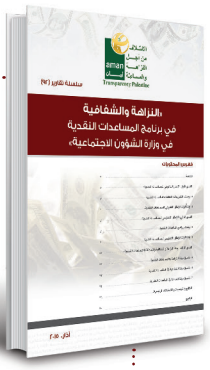

النزاهة والشفافية في برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية

إستطلاع رأي المواطنين الفلسطينيين حول واقع الفساد ٢٠١٤

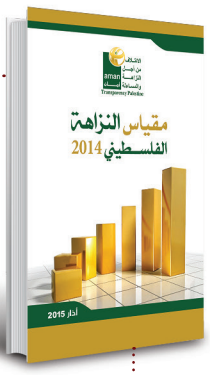

مقياس النزاهة الفلسطيني ٢٠١٤

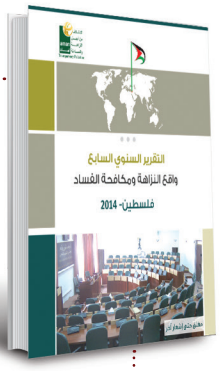

تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٤

التقرير السنوي ٢٠١٤ - مركز المناصرة والإرشاد القانوني

التقرير الإداري ٢٠١٤ - مؤسسة أمان.

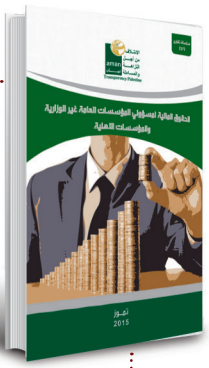

تقرير الحقوق المالية لمسؤولي المؤسسات العامة غير الوزارية والمؤسسات الأهلية

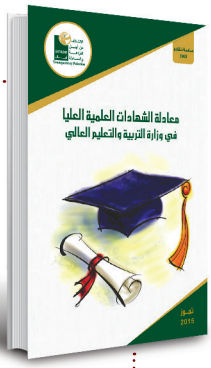

تقرير: معادلة الشهادات العليا في وزارة التربية والتعليم العالي

الواقع التشريعي والسياساتي للمشتريات العامة في فلسطين

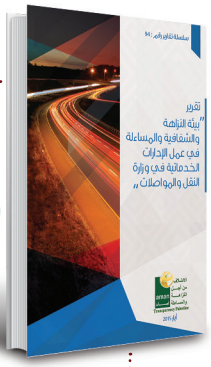

بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الإدارات الخدماتية في وزارة النقل

حق حرية الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام الفلسطيني

ضمانات تعزيز الإبلاغ عن الفساد في فلسطين

دراسة بيئة النزاهة
في
بلدية البيرة

الشركات العامة المملوكة
للحكومة في فلسطين

الرقابة والمساءلة في عمل
الهيئة العامة للشؤون
المدنية

دراسة تحليلية: الواقع
السياسي والاقتصادي
والاجتماعي في محافظة
قلقيلية ٢٠١٤.

شكـر خـاص

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة (أمان) بالشكر والتقدير لمولي الائتلاف لدعمهم المتواصل ومساهماتهم الفاعلة لانجاح وتحقيق رسالته ورؤيته، ويخص بالذكر ائتلاف المولين للبرنامج الرئيسي: حكومات النرويج، وهولندا ولكسمبورغ، ومولي المشاريع الأخرى: منظمة الشفافية الدولية، اوكسفام، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الاتحاد الاوروبي والمجلس الثقافي البريطاني والوكالة البريطانية للتنمية.

كما ويتقدم بالشكر والتقدير لكافة اعضاء ائتلاف أمان وشركاءه من مؤسسات مجتمع مدني ومجموعات نسوية وشبابية ناشطة في مكافحة الفساد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والباحثين والمدربين والاكاديميين الذين تعاونوا مع أمان.

لقد كان لمساهمتكم ومشاركتكم دورا هاما في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين، وإننا نرى أهمية كبيرة للاستمرار التواصل والتعاون والعمل المشترك معكم في المستقبل لتعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في المجتمع الفلسطيني وبناء النظام الوطني للنزاهة نحو فلسطين خالية من الفساد.

أعضاء مجلس إدارة أمان، مستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد و أعضاء لجنة التدقيق الداخلي

أعضاء مجلس إدارة أمان

محمد عبد القادر الحسيني	رئيس مجلس الإدارة
د. كمال الشرافي	نائب الرئيس
د. نجوى إرشيد	أمين السر
حنان ريان	أمين الصندوق
د.حنان عشراوي	عضو مجلس
عصام يونس	عضو مجلس
د. جورج جقمان	عضو مجلس
عزام أبوالسعود	عضو مجلس
فيصل الشوا	عضو مجلس

أعضاء لجنة التدقيق الداخلي:

د.ليلي فيضي	لجنة رقابة داخلية/ عضو جميعية عمومية
نبيل الترزي	لجنة رقابة داخلية/ عضو جميعية عمومية

مستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد:

د. عزمي الشعيبي	مستشار مجلس الإدارة لمكافحة الفساد

طاقـم أمــان

مجدي أبو زيد	المدير التنفيذي
عصام حج حسين	مدير العمليات
محمد دمدوم	مدير الشؤون الإدارية والمالية
هامة زيدان	مديرة مركز المناصرة والإرشاد القانوني
لانا طواشة	مديرة البرنامج الرئيسي/ ومنسقة القطاع العام
وائل بعلوشة	مدير برنامج غزة
بلال البرغوثي	مستشار قانون
فيولا عطا الله	منسقة الهيئات المحلية / مديرة مشروع تجاوب
رهام الفقيه	منسقة المتابعة والتقييم
نادين صيفي	منسقة الإعلام والإتصال
رامي موسى	منسق الدعم التقني
سلام زهران	منسقة شؤون الموظفين
بكر التركماني	منسق قانوني وأبحاث
مروة أبو عودة	منسقة ميدانية / تجاوب
محمد أبو صلاح	منسق ميداني / تجاوب
فخر خلف	محاسب
صمود البرغوثي	مساعدة إدارية / وحدة البحث والمصادر
لؤي جابر	مساعد إداري/ مركز المناصرة والإرشاد القانوني
منال كونة	مساعدة إدارية / البرامج والعمليات
حنان مخلوف	مساعدة مالية وإدارية/ المشتريات
أماني جمال	موظفة الإستقبال
ولاء القواسمي	موظفة الإستقبال
فائدة دغرة	موظفة الخدمات

القوائم المالية المدققة

إرنست ويونغ
صندوق بريد ١٣٧٣
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس - المصيون
رام الله – فلسطين

هاتف: ٢٢٤٢١٠١١ ٩٧٠+
فاكس: ٢٢٤٢٢٣٢٤ ٩٧٠+
www.ey.com

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مجلس أمناء الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لمؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥، وقائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لأمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ ونتائج نشاطاتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ

٧ نيسان ٢٠١٦
رام الله – فلسطين

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

	إيضاح	٢٠١٥ دولار أمريكي	٢٠١٤ دولار أمريكي
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات	٣	٢٩,١٦١	٤٢,٤٠٣
		٢٩,١٦١	٤٢,٤٠٣
موجودات متداولة			
مستحق من جهات مانحة	٤	٥٣٣,٢٣٥	١,٣٥٠,٦٣٨
موجودات متداولة أخرى	٥	٥٢,٢٦٥	٣٦,٤٣٦
النقد والنقد المعادل		٥٦٧,٤٦١	٦٧٢,٧٩٧
		١,١٥٢,٩٦١	٢,٠٥٩,٨٧١
مجموع الموجودات		١,١٨٢,١٢٢	٢,١٠٢,٢٧٤
صافي الموجودات والمطلوبات			
صافي الموجودات			
صافي الموجودات غير المقيدة		١٣١,١٩٤	١٢٨,٣٨٤
مجموع صافي الموجودات		١٣١,١٩٤	١٢٨,٣٨٤
مطلوبات غير متداولة			
إيرادات مؤجلة	٦	٢٩,١٦١	٤٢,٤٠٣
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧	١٩١,٩٣٧	١٧٠,٧٥٤
		٢٢١,٠٩٨	٢١٣,١٥٧
مطلوبات متداولة			
ذمم دائنة ومستحقات	٨	١١٦,٨٨٠	١٢٣,٣١٠
منح مقيدة مؤقتاً	٩	٧١٢,٩٥٠	١,٦٣٧,٤٢٣
		٨٢٩,٨٣٠	١,٧٦٠,٧٣٣
مجموع المطلوبات		١,٠٥٠,٩٢٨	١,٩٧٣,٨٩٠
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		١,١٨٢,١٢٢	٢,١٠٢,٢٧٤

قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

	إيضاح	٢٠١٥ دولار أمريكي	٢٠١٤ دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات متحققة من منح مقيدة مؤقتاً	٩	١,١٦٨,٩٥٥	١,٣٩٣,٥٢٥
إيرادات مؤجلة متحققة	٦	٢٠,٠١٥	٢٣,٤٣٤
إيرادات غير مقيدة	١٠	١١,٧٣٨	٧٠,٦٧٥
صافي الإيرادات		١,٢٠٠,٧٠٨	١,٤٨٧,٦٣٤
المصاريف			
مصاريف المشاريع	١١	١,١٦٨,٩٥٥	١,٣٩٣,٥٢٥
استهلاك ممتلكات ومعدات	٣	٢٠,٠١٥	١٩,٨٤٥
مصاريف أخرى	١٢	٨,٩٢٨	١٢,٨٩٦
مجموع المصاريف		١,١٩٧,٨٩٨	١,٤٢٦,٢٦٦
الزيادة في صافي الموجودات		٢,٨١٠	٦١,٣٦٨
صافي الموجودات في بداية السنة		١٢٨,٣٨٤	٦٧,٠١٦
صافي الموجودات في نهاية السنة		١٣١,١٩٤	١٢٨,٣٨٤

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

	٢٠١٥	٢٠١٤
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أنشطة التشغيل		
الزيادة في صافي الموجودات	٢,٨١٠	٦١,٣٦٨
تعديلات :		
استهلاك ممتلكات ومعدات	٢٠,٠١٥	١٩,٨٤٥
مصروف تعويض نهاية الخدمة	٤١,١٧٠	٥٢,٩٣٨
إيرادات مؤجلة متحققة	(٢٠,٠١٥)	(٢٣,٤٣٤)
	٤٣,٩٨٠	١١٠,٧١٧
مستحق من جهات مانحة	٨١٧,٤٠٣	١,٠٢٦,٤٢١
موجودات متداولة أخرى	(١٥,٨٢٩)	(٥,٩١٧)
منح مقيدة مؤقتاً	(٩١٧,٧٠٠)	(١,٠٣٥,٠٧٢)
ذمم دائنة ومستحقات	(٦,٤٣٠)	(١٠٨,٦١٨)
دفعات تعويض نهاية الخدمة	(١٩,٩٨٧)	(٤٢,٣٠٨)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل	(٩٨,٥٦٣)	(٥٤,٧٧٧)
أنشطة الاستثمار		
شراء ممتلكات ومعدات	(٦,٧٧٣)	(١٠,٦٤٩)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(٦,٧٧٣)	(١٠,٦٤٩)
النقص في النقد والنقد المعادل	(١٠٥,٣٣٦)	(٦٥,٤٢٦)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	٦٧٢,٧٩٧	٧٣٨,٢٢٣
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	٥٦٧,٤٦١	٦٧٢,٧٩٧

أعضاء الائتلاف

- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي و الديمقراطية
- مركز التجارة الفلسطيني-بال تريد
- الملتقى الفكري العربي-القدس
- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-مواطن
- مركز الميزان لحقوق الإنسان / غزة